



واقع تطبيق حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية

أ. جواهر بنت فهد السليمان
قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: jawaherfalsuliman@gmail.com

د. عبد العزيز بن سالم النوح
أستاذ الإدارة التربوية المشارك، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: aalnooh@ksu.edu.sa

الملخص

هافت الدراسة الحالية إلى الكشف عن واقع تطبيق حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من خلال مبادئه: (المشاركة، والشفافية، والمساءلة). واستخدمت المنهج الوصفي المحسّي، من خلال اداة الاستبانة التي طبقت على المدربين والمدربات في جميع إدارات التعليم، وتكونت عينة الدراسة من (248) مدرباً ومدربة، وأظهرت النتائج أن واقع تطبيق حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية بشكل عام جاءت بدرجة عالية، وبمتوسط حسابي (3,64)، وفيما يتعلق بترتيب مبادئ حوكمة إدارة التدريب من وجهة نظر أفراد الدراسة، جاء مبدأ المشاركة بالمرتبة الأولى، وبدرجة تطبيق عالية، وبمتوسط حسابي (3,67)، وكانت أدنى الممارسات في هذا المبدأ تتضمن في الإعلان عن الجواز للمدربين ، يليه مبدأ الشفافية بدرجة تطبيق عالية، وبمتوسط حسابي (3,56)، وكانت أدنى ممارساته تتمثل في إتاحة الوصول لقاعدة بيانات المدربين لجميع المستفيدين ، وفي المرتبة الأخيرة مبدأ المساءلة بدرجة تطبيق عالية، وبمتوسط حسابي بلغ (3,57)، وكانت أدنى ممارساته تتمثل في مناقشة المدربين في ضوء نتائج تقييم الأداء.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التدريب الإلكتروني، المشاركة، الشفافية، المساءلة.



The Reality of implementing E-training Management Governance for Public School Principals in the Kingdom of Saudi Arabia

Jawaher Fahad AL-Suliman
Department of Educational Administration, College of Education, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: jawaherfalsuliman@gmail.com

Dr. Abdul Aziz Salem AL-Nooh
Associate Professor of Educational Administration, College of Education, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: aalnooh@ksu.edu.sa

ABSTRACT

The current study aimed to reveal the reality of applying the governance of e-training management for public school principals in the Kingdom of Saudi Arabia through its principles: (participation, transparency, and accountability). The descriptive survey approach was used, through a questionnaire that was applied to male and female trainers in all education departments. The study sample consisted of (248) male and female trainers. The results showed that the reality of applying the governance of e-training management for public school principals in the Kingdom of Saudi Arabia in general came at a high degree, with an arithmetic mean of (3.64). Regarding the ranking of the principles of training management governance from the point of view of the study individuals; The principle of participation came in first place, with a high degree of application, and an arithmetic mean of (3.67). The lowest practices in this principle were represented by announcing incentives for trainers, followed by the principle of transparency with a high degree of application, and an arithmetic mean of (3.65). The lowest practices were represented by providing access to the trainers' database for all beneficiaries. The principle of accountability came in last place with a high degree of application, and an arithmetic mean of (3.57). The lowest practices were represented by discussing trainers considering the results of the performance evaluation.

Keywords: Governance, e-learning, participation, transparency, accountability.

**المقدمة:**

شهد العالم تغيرات عديدة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال الفترة الماضية، نتيجة للثورة المعرفية والعلومة والتطور التكنولوجي والتحول الرقمي، التي فرضت دورها واقعاً جديداً على جميع المؤسسات في العالم، لذلك توجهت هذه المؤسسات إلى تنمية العنصر البشري والاستثمار فيه.

وتعزى المملكة العربية السعودية من الدول السبعة في تنمية رأس المال البشري، الذي انعكس بدوره على جميع القطاعات المختلفة في الدولة. ويوضح ذلك من خلال ما أكده برنامج التحول الوطني على ضرورة " تزويد المواطنين بالمعرفة والمهارات اللازمتين لمواكمة احتياجات سوق العمل" (برنامج التحول الوطني، 2020، ص45).

وزارة التعليم في المملكة شأنها شأن القطاعات المختلفة حيث تهدف إلى تنمية وتطوير قدرات الكوادر التعليمية. وتماشياً مع هذا التوجّه؛ اهتمت وزارة التعليم بالتدريب والتطوير المهني؛ ومن الشواهد على ذلك تأسيسها للمعهد الوطني للتطوير المهني والتعليمي، حيث يسعى إلى عدة أهداف منها الارتقاء بمستوى الممارسات المهنية إلى مستوى الاحتراف، وإعداد قيادات تعليمية من خلال الكشف عنها واستقطابها وتأهيلها (مجلس الوزراء، 2024). ونفذ المعهد بالتعاون مع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، مبادرة " التطوير المهني المرن لشاغلي الوظائف التعليمية" ، من خلال مجموعة من البرامج التدريبية ضمن مسارات محددة من بينها مسار " المهارات الأساسية للقيادات التعليمية" الموجه للقيادات التعليمية والمهتمين بالقيادة من شاغلي الوظائف التعليمية (المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي، 2023).

ونتيجة للتغيرات المتتسارعة؛ أصبح من الضروري إيجاد أساليب للتنمية المهنية بحيث تكون حديثة وغير تقليدية ومتغيرة مع التحول الرقمي لتطوير أداء مدير المدرسة، لذا، دعت الحاجة إلى استخدام نظام تربوي من يشجع التنمية الذاتية المستمرة، ويتماشى مع التوجهات المستقبلية. ومن هذه الأساليب الحديثة التدريب الإلكتروني، حيث يعتمد في مضمونه على تقنيات الاتصالات والمعلومات في تطوير المعارف وإكساب المهارات وتحفيز الاتجاهات السلوكية (الشهري، 2019). ويتميز التدريب الإلكتروني بتوفير الوقت والجهد، واستيعاب أعداد كبيرة من المتدربين في وقت واحد، وإيصال الخدمة التدريبية لمكان المتدرب (النجدي والقرني، 2018). كما تبرز أهمية التدريب الإلكتروني من خلال دوره في تعزيز تنمية المهارات وسد الفجوات فيها، وتحسين الكفاءة المهنية، وهذا ما أشارت إليه دراسة كلّ من (Sutaro et al., 2019؛ Garg & Sharma, 2019؛ الأنصاري، 2021؛ Islam, 2022).

ولنجاح إدارة التدريب الإلكتروني لابد من حوكمنتها فالحكومة أداة تنظيمية مصنفة ضمن أفضل الممارسات الدولية، وتعمل بمبادئها المختلفة كالمسائلة، والمشاركة، والشفافية، والعدالة، والفاعلية، على توحيد مفهوم السياسات والمعايير والإرشادات الرقمية الحكومية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وإرشاد الجهات الحكومية خلال عملية تنفيذها (ناصر الدين، 2019).

وانطلاقاً مما سبق؛ ولكن مدخل الحكومة من شأنها أن تسهم في تطوير إدارة التدريب الإلكتروني، تظهر الحاجة إلى التركيز على هذا المجال دراسةً وبحثاً في الكشف عن واقع تطبيق حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

تواجه المؤسسات التعليمية على اختلاف أنواعها ومهامها تحدياً مشتركاً، يتمثل في حاجتها لرفع مستوى أدائها وتتجويد مخرجاتها، حتى تتمكن من مواكبة التطور السريع الذي يشهده العالم في شتى المجالات العامة، وفي التعليم على نحو خاص. لذا تسعى هذه المؤسسات إلى الأخذ بالتوجهات المستقبلية لمواكبة عصر المعلوماتية والتحول الرقمي، ومن هذه التوجهات التدريب الإلكتروني الذي نال أهمية متزايدة في ضوء تطور التقنيات المستخدمة لشبكات المعلومات ومحتوها المتنوع الشامل للنصوص والكتب الإلكترونية والصوت والفيديو والصور وغيرها من الوسائل المتعددة، وتطور إمكانات الشبكات وسرعتها في نقل البيانات (حمد، 2018).

وزارة التعليم أكدت على أهمية الأخذ بهذه التوجهات وتبنت التدريب الإلكتروني لمختلف القيادات وشاغلي الوظائف التعليمية ومن ضمنهم مدير المدرسة من خلال عدة وسائل مثل بناء شبكات تدريب مهنية بين إدارات



التطوير المهني في مختلف المناطق، وإطلاق حزمة من متنوعة من البرامج التطويرية النوعية والمتخصصة المنفذة بأسلوب التدريب الإلكتروني (الثميري، 2020).

وعلى الرغم من هذا الاهتمام إلا أن التدريب الإلكتروني يواجه العديد من المشكلات تحول دون تحقيقه لأهدافه هذا ما كشفته العديد من الدراسات، منها دراسة (الغامدي، 2018) حيث ذكرت مشكلات تتعلق بعملية تحديد الاحتياجات التربوية، وهي عدم قناعة العاملين والمستهدفين بأهمية دراسة تحديد الاحتياج، وضعف التأهيل العلمي للمكلف بدراسة الاحتياج التربوي، وضعف تطبيق أدوات جمع المعلومات، وعدم وجود خطة استراتيجية، وضعف الطريقة العلمية في تفسير نتائج جمع المعلومات، وإسناد دراسة الاحتياج إلى غير المختصين، وضعف البناء العلمي لأدوات جمع المعلومات، وعدم الربط بين رضا المستفيد وتوجهات المنظمة. وأضافت دراسة (بن دوخي وأخرون، 2022) افتقار التدريب الإلكتروني للسياسات واللوائح التنظيمية، وتدني مشاركة المتدربين في عملية تحديد الاحتياج التربوي.

أما دراسة (العيسي والعمران، 2021) فقد تناولت مشكلات تتعلق بعملية تنفيذ التدريب، حيث ذكرت ضعف الحوافر المادية المقدمة للمدربين وقلة إقبالهم على التدريب الإلكتروني، وعدم وجود دعم فني لشبكات الاتصال، عدم اهتمام جهات التدريب بإعداد المدربين الكترونياً، عدم تفضيل المتدربين للتدريب الإلكتروني، وصعوبة التواصل مع المتدربين، وصعوبة التواصل مع المدرب والإجابة عن الاستفسارات، وعدم مشاركة الآراء مع المتدربين، وقلة الأنشطة والوسائل التربوية.

وتناولت دراسة (الحجيلان وعبد الحميد، 2023) مشكلات تتعلق بعملية تصميم التدريب وكذلك تقويم التدريب، وجاءت النتائج كالتالي: القصور في تصميم الأنشطة التربوية، القلوات في كفاءة المدربين، ضعف متابعة وتقويم البرنامج التربوي، اعتماد آلية قياس رضا المستفيدين على أداة الاستبانة، ضعف توفير التغذية الراجعة والتحقق من أثر البرنامج التربوي مما يؤثر على الميزة التنافسية بين المتدربين.

إن وجود العديد من المشكلات المتعلقة بإدارة التدريب الإلكتروني من حيث (تحديد الاحتياجات التربوية، وتصميم التدريب، وتنفيذ التدريب، وتقويم التدريب)، يتطلب العمل على تحسين وتطوير إدارة التدريب من خلال مدخل الإصلاح المتمثل في الحكومة بأبعادها (بالمسئلة، والمشاركة، والشفافية، والعدالة) هذا ما أكدته دراسة (شحبل، 2021؛ ومارتينيز اسكواردو وسانشيز، 2022 Martínez-Izquierdo & Sánchez, 2022)، إذ دعت إلى ضرورة حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني وإصدار القوانين واللوائح لممارسة الحكومة وتطبيقها لتحقيق الأهداف المنشودة منه.

وتأسيساً على ما سبق تتضح الحاجة إلى إجراء دراسة حول واقع تطبيق حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

أسئلة الدراسة:

- يتمثل السؤال الرئيس للدراسة الحالية في: ما واقع تطبيق حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟، ويتفقع منه الأسئلة التالية:
1. ما واقع تطبيق مبدأ الشفافية في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟
 2. ما واقع تطبيق مبدأ المشاركة في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟
 3. ما واقع تطبيق مبدأ المسائلة في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على واقع تطبيق مبدأ الشفافية في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية.
2. التعرف على واقع تطبيق مبدأ المشاركة في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية.



3. التعرف على واقع تطبيق مبدأ المسائلة في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على الكشف عن واقع تطبيق الحوكمة في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

الحدود المكانية: طبقت الدراسة الحالية على جميع إدارات التعليم في المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية: طبقت الدراسة ميدانياً في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1446هـ/2025م.

الحدود البشرية: طبقت الدراسة على المدربين والمدربات في إدارات التعليم التابعة لوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

تضمنت الدراسة مصطلحات علمية عديدة، وفي إطار مشكلة الدراسة وأهدافها جرى الاقتصار على التعريف بالمصطلحات الآتية:

الحوكمة (Governance): هي عبارة عن مجموعة من القوانين والقرارات والنظم التي تسعى إلى بلوغ هدف التميز من خلال تطبيق حزمة من المبادئ والمعايير (البراوري وإبراهيم، 2022).

التعريف الإجرائي للحوكمة (Governance): هي مجموعة من الأنظمة والسياسات والقواعد التي تنظم العلاقات بين أصحاب المصلحة، وتسعى إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، من خلال مجموعة من المبادئ وهي الشفافية، والمشاركة، والمساءلة.

إدارة التدريب الإلكتروني (E-training management): "توجيه الجهود البشرية من أجل التخطيط والتنظيم والتسيير والمتابعة والإشراف والتقييم لتفعيل البرامج التدريبية الإلكترونية بما يحقق الأهداف المرجوة منها" (التميمي، 2022، ص 165).

التعريف الإجرائي لإدارة التدريب الإلكتروني (E-training management): هي العملية التي تهدف إلى إكساب مدير المدرسة المهارات والكفايات الازمة، من خلال مجموعة من العمليات، وهي: تخطيط التدريب الإلكتروني، وتصميمه، وتنفيذها، وتقديرها، ومتابعته.

التعريف الإجرائي لحوكمة إدارة التدريب الإلكتروني (E-Learning Management Governance): تحقيق مبادئ الحوكمة وهي الشفافية، والمشاركة، والمساءلة ، ووضع معايير ومؤشرات أداء ، لضمان جودة عمليات التدريب الإلكتروني وهي تحديد الاحتياجات التدريبية، وتصميم التدريب الإلكتروني، وتنفيذها، وتقديرها، ومتابعته المقدمة لمديري المدارس.

الإطار النظري:

أولاً/ الحوكمة

مفهوم الحوكمة:

تعددت تعريفات الحوكمة في الأديبيات والدراسات، فهي كلمة مشتقة من الفعل اليوناني Kubernaو وتعني التوجيه واستخدمت أول مرة من قبل أفلاطون ثم انتقلت إلى اللاتينية واستخدمت كلمة Sterring للتعبير عن الإدارة أو التوجيه. أما مصطلحات الحوكمة، والحكمانية، وإدارة الحكم، والإدارة المجتمعية هي الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate governance (البراوري وإبراهيم، 2021). أما البعلبكي (2005، ص.830) فقد ذكر أن "الحاكمية governance" ، مشتقة من المصادر govern (يُعنى يهيمن أو يسيطر؛ يكون ذا نفوذ حاسم، يمارس السلطة)".

وتبني البنك الدولي (WBG) مفهوم الحوكمة في الثمانينيات، وذلك من أجل إقرار الإصلاح الاقتصادي بالنجاح الآخر المرتبط به والملازم له وهو الإصلاح السياسي المؤسسي، ومن خلال اتخاذ هذا المفهوم وتداوله فإن البنك



الدولي أوضح أن هذا المفهوم له مجموعة من المبادئ تتمثل في الكفاءة، والفاعلية الإدارية، والمساواة والعدالة، والمساءلة والشفافية من جانب مؤسسات وأفراد الدولة (أبو النصر، 2015).

وعرفتها دراسة مروح (2017) على أن الحكومة "مجموعة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري والتعليمي عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف العملية التربوية" (ص.10). كما تتضمن الحكومة إشراك جميع الأطراف في المؤسسة في عملية اتخاذ القرار، بحيث لا يكون القرار مقتضاً على مجموعة معينة في المؤسسة الواحدة، وتوفير المعلومات لجميع الأطراف بشفافية ووضوح، وتحديد مسؤولية حقوق وواجبات جميع المسؤولين عن إدارة المؤسسة؛ وذلك لتجنب حدوث حالات الفساد الإداري، كما تستهدف هذه العوامل التأكيد سلامة إدارة تلك المؤسسة، وأنها تخضع للرقابة والمتابعة والمساءلة. والتأكيد على أن جهود الإدارة تنصب في الحفاظ على المصالح العليا للمجتمع والدولة والعاملين، وبلغ أعلى درجات الكفاءة في العمل (العامدي، 2020). وكذلك تعرفها دراسة قروانى (2016) على أن الحكومة "نظام يقوم على العقلانية والشفافية، وهو نظام ضمني متحكم قائم على المبادئ والمثل والقيم الأخلاقية، ويتضمن وجود كيان إداري داخل كل دولة، أو مؤسسة، أو منظمة، أو مشروع" (ص.127).

أهمية الحكومة:

تناول العامدي (2020) أهمية الحكومة من الناحية التربوية إذ ذكر أنه من الصعوبة بمكان وجود مؤسسة ناجحة لا تنتهج مبادئ الحكومة من شفافية مساعدة ومشاركة وعدالة وفاعلية، لأنها تسهم بشكل كبير ورئيسي في تقديم المؤسسة التعليمية وتقديم الخدمات للمستفيدين على أكمل وجه ممكن.

وذلك تمكين تلك المؤسسة التعليمية من التمتع بمركز تنافسي جيد بالنسبة لمثيلاتها في سوق التعليم العالمي، وإيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها، وتقدير أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة. وزيادة الثقة في الخدمة التعليمية التي تقدمها المؤسسة التعليمية، وزيادة قدرة المؤسسة على التغلب على الأزمات التي تواجهها. مما يجعل تلك المؤسسات قادرة على الصمود في فترة الأزمات (المليجي، 2023). وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وزيادة معدلات النمو المهنية، وفرض الاستقلالية المؤسسية، وتعزيز الالتزام بالمبادئ والمعايير المتفق عليها فيما يتعلق بجودة العملية التعليمية (رجب، 2021، ص.79). وأيضاً تحسين فعالية وكفاءة إدارة العمليات، وبناء ثقافة مشاركة العاملين والمعتقلين مع المؤسسة في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتقدير العمليات والخدمات، والالتزام بالقوانين، وتحقيق ثقافة المساءلة والشفافية، وإيجاد طرق لتحديد مسؤولية الإنجاز والنتائج (عامر والسنطيـل، 2020).

ومما سبق تتجلى أهمية الحكومة لتحقيق الأهداف التعليمية، لرفع كفاءة التعليم وتجويده، وهذا بدوره سيsem في إحداث التغيير والحرaka الاجتماعية وتحقيق التنمية العلمية، والثقافية، والاقتصادية للأفراد، والمجتمعات، والدول. ويصبح أن أسلوب الحكومة الذي تتبعه الدول يؤثر على جودة وكفاءة التعليم، مما يدعو إلى ضرورة تطبيقه على جميع المستويات وال المجالات، مثل إدارة العمليات، واتخاذ القرار، والتطوير.

مبادئ الحكومة:

نالت مبادئ الحكومة والقيادة اهتماماً كبيراً من قبل كثير الباحثين فقد أشارت دراسة العلي (2023) إلى خمسة مبادئ الشفافية، والمشاركة، والمساءلة، والعدالة، والفاعلية، ومسؤوليات مجلس الإدارة. وكذلك تناولت دراسة المريخي (2022) الشفافية، والمساءلة، والعدالة، وتوسيع المشاركة. ودراسة الجحدلي (2020) فقد ذكرت أن الحكومة ترتكز في هيكلتها على أربعة مبادئ رئيسية، وبدونها قد لا تقوم الحكومة ويعترضها الخل أو النقص ويمكن إيجازها في التالي: الشفافية، والمسؤولية، والعدالة، والمساءلة. وأشارت دراسة باصم (2019) إلى المشاركة، والشفافية، والرقابة والمساءلة والمحاسبة، والعدالة الاجتماعية والمساواة، ودور القانون، والرؤية الإستراتيجية، وكفاءة وفاعلية الأداء، والتوافق وحسن التجاوب. وتناول محمود (2016) في دراسته الشفافية، والمشاركة، والتمكين، والمساءلة، والمساواة، وضمان حقوق أصحاب المصلحة.

ورغم تعدد المبادئ إلى أن هناك اتفاقاً إلى حد ما من الباحثين والمهتمين والجهات ذات الاختصاص على المبادئ التالية: الشفافية، المشاركة والمساءلة، حيث أشارت دراسة كلًا من السر (2013) إلى وجود قواعد أساسية يجب ان تسير عليها إدارة المؤسسات التعليمية، كي تحقق الحكومة وتصل إلى أهدافها، وهذه القواعد تتمثل في المبادئ التالية: مبدأ الشفافية، ومبدأ المساءلة، ومبدأ المشاركة. إذ تعد ركائز الحكومة التي تقوم عليها وقادتها الأساسية (كافي وآخرون، 2018). وسوف يتم تناول المبادئ التالية (الشفافية والمشاركة، والمساءلة) في الدراسة الحالية، وكذلك توضيح أهم الجوانب المتعلقة بكل مبدأ، كالتالي:

**أولاً/ الشفافية:**

ويقوم مفهوم الشفافية على "مجموعة من الإجراءات والممارسات التي تقوم بها المؤسسة التعليمية والتي تضمن الوضوح التام للتشريعات والقوانين والأنظمة والكشف عن المعلومات مما يسهم في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين في تلك المؤسسات" (الشهري، 2022، ص 23). وهذا يعني الواضحة التام حول ما يجري داخل المؤسسات بخصوص العملية التربوية أو أي نشاط آخر تقوم به المؤسسات، والسامح بتدفق المعلومات بين المؤسسات والموظفين، بالإضافة إلى تحفيز جميع الأطراف داخل المؤسسة للإفصاح عن مشكلاتهم واحتياجاتهم من خلال الحوار الصريح والتواصل الدائم (ناصر الدين، 2019).

وتتيح الشفافية الحصول على المعلومات والبيانات بصورة صحيحة وغير متناقضة، والانضباط في العمل، وإيجاد آليات وإجراءات للعمل تتسم بالبساطة والوضوح وعدم التعقيد حتى يسهل مناقشتها مع جميع الأفراد تحقيق المصلحة العامة والتقويم المستمر وتطوير الأداء المؤسسي للعاملين (منصور، 2018). لذا تعد الشفافية مبدأً أساسياً وعنصراً هاماً في تطبيق الحوكمة، نتيجة لقدرها على معالجة القضايا عند وقوعها وقبل اتساعها (بطاح، 2017).

وقد تعمل الشفافية وفق مستوى، الأول المستوى الذاتي ويشمل على شفافية التشريعات والقوانين والإجراءات الإدارية، فيجب على الجهة الإدارية أن تعلن عن كافة القوانين واللوائح المعمول بها لكافة المستفيدين من خدماتها، ويجب تقييم الأداء لجميع الأفراد العاملين بالجهة الإدارية وبصورة منتظمة، ويجب توضيح الحقوق والواجبات للعاملين وتوفير الآلية الواضحة للوصول إليها، هذا بالنسبة للشفافية في القوانين، بينما الشفافية في الإجراءات فتطلب توعية المستفيدين حول طبيعة مهام الجهة الإدارية والواجبات التي ينبغي عليهم القيام بها، ويجب الإعلان عن حالات الإبداع والتميز الخاصة بالموظفين بالجهة الإدارية، أما المستوى الشمولي؛ فيتطلب إجراء لقاءات بصورة دورية ومنتظمة بين الأجهزة المركزية المعنية بالإدارة والرقابة تسودها روح الحوار والمشاركة وتعرض فيها آليات التنسيق والمتابعة من أجل تسهيل عمل هذه الأجهزة وابتعادها عن المخالفات ومحاربة الفساد بأشكاله المختلفة (الشلوبي، 2016).

ثانياً/ المشاركة:

تعرف المشاركة بأنها: "خلق الجو النفسي والموقف الملائم الذي يحفز العاملين علىبذل أقصى جهد لهم، لتحقيق أعلى مستوى للإنتاج، والتوفيق بين مصالح ورغبات العاملين ومصالح التنظيم من خلال توسيع الدور الذي يقام به المرؤوس والأخذ بالتوصيات والاقتراحات التي يبديها" (شلي، 2015، ص 14). ولتحقيق المشاركة لابد من اقترانها بحرية التعبير- وإمكانية تكوين الجمعيات والنقابات، بالإضافة إلى إعلام حر وتنظيم تشريعي وإداري داعم (عبد الله، 2022).

أما ناصر الدين (2019) فقد عرف مبدأ المشاركة في العملية التربوية إذ ذكر أنها" إتاحة المجال لجميع المعنيين والمهتمين بالعملية التربوية بشكل مباشر أو غير مباشر من أفراد ومؤسسات للمشاركة في سن التشريعات، ووضع القواعد والمبادئ، ورسم السياسات والتعليمات والإجراءات التي تمس العملية التربوية ونتائجها في مختلف مجالات الحياة التربوية ضمن مبادئ ومعايير واضحة، وأليات تطبيق، وأدلة امثال، ومؤشرات أداء محددة. ولا سيما التركيز على المدرب، والمتدرب، والجهات المستفيدة من التدريب بشكل مباشر" (ص 12).

وتحتفق المشاركة الإيجابية في النظام التعليمي عن طريق التعاون البناء والمثمر بين جميع عناصر النظام، وتمثل في إشراك جميع الأطراف في عملية اتخاذ القرارات، وبالخطيط الاستراتيجي لتحقيق السياسات التربوية التي تضمن تطوير التعليم بشرادات فاعلة، وبتخطيط استراتيجي يدعم القرار التربوي بمعلومات شاملة (الروسان، 2023)، وتكون أهمية المشاركة في إدارة المؤسسات التعليمية في أنها تسهم في توفير الوقت والجهد والموارد المتاحة لها، وتؤدي إلى تعزيز العلاقة بين المجتمع الداخلي والمجتمع الخارجي(الغامدي، 2020)، وتمكن مشاركة المعلمين من الشعور بالتقدير من خلال ضمان مشاركتهم في عمليات الإدارة، وبالتالي يزداد رضاه عن وظائفهم التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية(Baydar, 2022)، وأكَّد ناصر الدين (2019) على أن المشاركة في صنع القرارات التربوية تسهم في زيادة التزام كلاً من المدرب، والمتدرب، والمؤسسات المعنية بالتدريب.

**ثالثاً المساءلة:**

عرفها كتاب (2017) "بأنها إصدار احكام وفقاً لمعايير محددة تركز على متابعة الأفراد والإحاطة بأفعالهم وبالصلاحيات المفروضة لهم، بغية الارتقاء بالعملية التعليمية، ولذلك يمكن اعتبارها عملية ديناميكيّة تهدف إلى الارتقاء بأداء الأفراد من خلال المراجعة المستمرة لتعزيز النواحي الإيجابية، وتلافي الجوانب السلبية في العملية التربوية" (ص.10).

وفيما يتعلق بالمساءلة في مجال التدريب فهي تعني "مراقبة ما يجري من أعمال لها علاقة بالعملية التربوية دون التدخل المباشر وتطهير سير العمل. وكذلك المراقبة والاستفسار عن شفافية تطبيق الأنظمة والتعليمات التي تخص العملية التربوية في جميع المؤسسات ذات العلاقة" (ناصر الدين، 2019، ص.13).

وتنتمي المساءلة تحسین برامج الخدمات؛ حيث تصنون عملياتها الإدارية بناءً على مبدأ المشاركة. كذلك تتضمن تحسيں الفاعلية وتعزيز المشروعية؛ ويتم تفعيل هذه الأهمية من خلال إلغاء الحاجز الموجودة بين الرئيس والمرؤوس، إذ تتيح المجال المرؤوسين للابداع والإبداع برأيهم، وايضاً التوصل إلى معرفة حاجات الموظفين والسعى وراء تلبيتها. وتمكن المساءلة من تأسيس بيئة إدارية تسودها الثقة بين جميع الموظفين، لأنها تعتمد على مبدأ الجدارة والاستحقاق وتعزيز الكفاءة. وتعتبر المساءلة من أهم العمليات التي تمكن الموظفين من تحمل مسؤولياتهم؛ إذ تساهم في معالجة الكثير من المشاكلات الإدارية مثل المحسوبية، وبالتالي تعد المساءلة آلية لضبط العمل الإداري (فلاق وحدو، 2015). إضافةً إلى ذلك تعزز المساءلة من ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية، حيث يشعرون بأن حقوقهم محمية وأن هناك آليات للشكوى والمتابعة والمحاسبة.

تجاوزات (العربي وشرقي، 2015).

وتتناول كلاً من (الراسبي، 2017؛ المالكي، 2015؛ مطاوع، 2015) أهم الاتجاهات الحديثة المطبقة في بعض المؤسسات التعليمية على المستوى العالمي كأحد الطرق المؤدية إلى دعم التربية للقرن الحادي والعشرين، ومحاولة إظهار أهمية ومبررات تطبيق كلاً منها، ومن هذه الاتجاهات:

مساءلة النتائج، ويعتمد هذا الاتجاه على نموذج إداري حديث يسمى (إدارة الأداء)؛ حيث يبني على قاعدة علمية تكمن في (الدفع من أجل تحقيق النتائج)، لذا يفترض هذا الاتجاه تواجد نوع من التطوير المهني المستمر للموارد البشرية بالمؤسسات بما يتاسب مع التحديث المستمر للأهداف، كما توضع مجموعة من ممؤشرات للأداء لضمان التحسين المستمر لجميع العمليات داخل المؤسسة. وبالتالي لا بد من تواجد نوع من التدريب المستمر لجميع أفراد الموارد البشرية داخل المؤسسات التعليمية وعلى رأسهم مدير المدرسة، من أجل تحقيق التكيف مع الأهداف المتغيرة، والحصول على أفضل مخرجات ممكنة نتيجة لتواجد فحص مدخلات قادرة على قيادة العمليات والسيطرة عليها.

المساءلة على المسؤولية تكون المساءلة على المسؤوليات التي تقع على عاتق الفرد أو المؤسسة، وبالتالي تتمثل المساءلة في مطالبة الأفراد والمؤسسات بإنجازاتهم من خلال مسؤولياتهم، ويركز هذا الاتجاه على كيفية تصميم المسؤوليات وكيفية تنفيذها. وهنا يتحمل مدير الإدارات التعليمية مسؤولية تنفيذ السياسات التعليمية والإشراف العام على جميع المؤسسات الواقعة ضمن اختصاصهم، لذلك يتبعن على المرؤوسين تقديم تقرير عن ادائهم تجاه المسؤوليات المسندة إليهم.

المساءلة الديموقратية لكي ينجح هذا الاتجاه من المساءلة يحتاج إلى العديد من المقومات الأساسية وأهمها تواجد نوع من الشفافية في كل المعلومات المتاحة عن المؤسسات التعليمية، والعمليات التي تتم داخلها، وبالتالي يمكن الجميع من الحصول على المعلومات.

المساءلة القانونية تشير إلى خصوص المؤسسات التعليمية لمجموعة من اللوائح والقوانين، وذلك للنظر في العديد من المشكلات التي تعاني منها المؤسسات التعليمية على المستويين الخارجي والداخلي. ويجب الالتزام بهذه القوانين من أجل تحقيق كفاءة المؤسسات التعليمية، وكذلك تعتبر من المراجع الأساسية عند تطبيق المساءلة على المؤسسات التعليمية.

متطلبات تطبيق الحوكمة:

أن تباع القواعد السليمة للحكومة الجيدة أهمية كبيرة في المؤسسات التعليمية حيث تعمل على توافق الطمأنينة بين جميع العاملين، مع توافر درجة عالية من الرضا الوظيفي؛ فإن الحكومة تعمل على تحقيق التوازن بين صالح جميع الأطراف الموظفين داخل المؤسسة والمستفيدين من خدماتها سواء داخلها أو خارجها، وهذا ما تسعى إليه



رؤية المملكة في 2030، ويحتاج وجود نظام الحكومة الجيد في المؤسسات التربوية إلى توفير المتطلبات الآتية (الشريف وأخرون، 2013):

- توفر القناعة الكاملة لدى إدارة المؤسسات بقبول قواعد ومبادئ الإشراف والرقابة.
- توفر الثقة بين الأطراف المعنية داخل المؤسسة.
- وضوح التشريعات والسياسات حيث إن الوضوح يسهل تطبيق التشريعات والسياسات والقواعد.
- وضوح إمكانية تطبيق مبادئ الحكومة والالياتها من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة بشكل دقيق وواضح.
- تزفر نظام اتصالات مزود ببنية حديثة يسهل الاتصال بين الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.
- الإجراءات الفاعلة التي تتضمن التوجيه، والإرشاد وتحديد الإيجابيات والسلبيات.

وأضاف (ناصر الدين، 2015) المتطلبات التالية: عمل نظام محدد للمجالس واللجان بمستوياتها المختلفة، تتضمن سياسات مكتوبة، وأدوار محددة لهذه المجالس واللجان بوضوح، وسياسات متاحة للجميع. وإصدار وثائق وأدلة مكتوبة ومعتمدة توضح هيكل هذه المجالس واللجان، وتشكيلها وواجباتها، ومسؤولياتها، وصلاحياتها، وإجراءات ومعايير اختيار أعضائها، ونظم المساءلة عن السياسات والقرارات التي تصدرها. وتشريع نظم وإجراءات لإتاحة الفرصة للمشاركة من قبل المستفيدين من خدمات المؤسسة، وتوفير المعلومات ذات الصلة بالقرارات التي تمس مصالحهم. وتشكيل مجالس ولجان تستجيب لمتطلبات الجودة والاعتماد ومواقفها. والعمل على تعديل أسلوب العمل كفريق واحد يدار ذاتياً بعيداً عن أسلوب الرئاسة. وتهيئة مستمرة للأعضاء الجدد في هذه المجالس واللجان، وتحديث معلومات الأعضاء القائمى بشأن التغيرات في أهداف المؤسسة وبرامجها وخططها. وإصدار نظم وإجراءات محددة للتقدير الدوري والمستمر لفعالية هذه المجالس واللجان.

ثانياً/ إدارة التدريب الإلكتروني:

تعرف إدارة التدريب الإلكتروني بأنها: "توجيه الجهود البشرية من أجل التخطيط والتنظيم والتنسيق والمتابعة والإشراف والتقييم لتنفيذ البرامج التدريبية الإلكترونية بما يحقق الأهداف المرجوة منها" (التميمي، 2022، ص 165). إن عملية التدريب عبارة عن نظام، لذلك يحتوي على أنشطة إدارية يقوم بها المدربون والقائمون على التدريب، تفاعل فيما بينها حيث، إذ تحدث علاقة تأثير وتأثير مستمر بين تلك الأنشطة، حتى يتمكن المتدربون من تحقيق الأهداف التدريبية بأكثر الطرق فعالية (عاشر، 2013، Sutarto et al., 2018).

بالنالي يمكن تعريف إدارة التدريب الإلكتروني بأنها: العملية التي تهدف إلى إكساب مدير المدرسة المهارات والكفايات اللازمة، من خلال مجموعة من العمليات، وهي: تخطيط التدريب الإلكتروني، وتصميمه، وتنفيذ، وتقويمه، ومتابعته.

عمليات التدريب الإلكتروني

يقصد بالعمليات "مجموعة الأنشطة والفعاليات التي تستخدم في تحويل المدخلات إلى مخرجات" (علام، 2018، ص.48)، وتمر العملية التدريبية بعدد من الخطوات أو المراحل تناولها العديد من الباحثين، وتبينت آرائهم حول عدها، حيث ذكرت دراسة عاشر (2013) ست مراحل، وهي: تدبير الاحتياجات التدريبية، و اختيار أكثر الطرق ملائمة للتدريب عن بعد، وتصميم الجلسات التدريبية، ووضع المخططات المبدئية، وتقديم البرنامج، وتقديم التغذية الراجعة. بينما قسمتها دراسة القحطاني (2015) إلى خمس مراحل، وهي: جمع وتحليل المعلومات. وتحديد الاحتياجات التدريبية. وتصميم البرامج التدريبية. وتنفيذ البرامج التدريبية. وتقديم برامج التدريب والمتدربين. وقسمتها دراسة كلأ أبو النصر (2017) والعيسى والعمران (2021) إلى أربع مراحل، كالتالي: التخطيط، والتصميم، والتنفيذ، والتقويم.

أنظمة إدارة التدريب الإلكتروني

ظهرت أنظمة جديدة في مجال التدريب والتنمية البشرية حيث كان لدخول الحاسوب الآلي حيز استخدام الفعلي في عام 1946م، وتطوره السريع خلال الخمسين عاماً الماضية أثر كبير في الثورة المعلوماتية وتوفير الأدوات والوسائل التالية للبشرية: (عاشر، 2013)

النظم الخبرة **Expert Systems**: وهي عبارة عن برامج متقدمة صممت خصيصاً لتقديم الخبراء في مجال معين، كالمجال الذي تنتهي إليه (**Knowledge Base**) والذي يعرف بالنظام المبني على المعرفة، ويكون النظام الخبري من قاعدة معرفة تحدد كيفية استخدام تلك القواعد **Rules** في مجال معين طبقاً للقواعد

Facts
البحثية



نظم الذكاء الاصطناعي **Artificial Intelligence**: هو أحد علوم الحاسوب الفرعية التي تهتم بإنشاء برامج ومكونات قادرة على محاكاة السلوك البشري. ويبعد علم الذكاء الاصطناعي إلى محاكاة بعض عمليات الإدراك والاستنتاج المنطقي، التي يجيدها الإنسان باستخدام التقنيات الجديدة بما يتيح للحاسوب إنجاز العديد من المهام الصعبة والمعقدة والتي كان يقتصر أداؤها على الإنسان.

Virtual Reality Training Systems & Multi-Media وتشمل: الوسائط المتعددة **multi-Media**: وهي عبارة عن نظم وتطبيقات متقدمة تستخدم كافة وسائل التأثير (صوت، صورة، حركة) لتركيز المعلومة مع إمكانية إضافة استخدام الأساليب التفاعلية. الواقع التخييلي (الافتراضي أو التقديرية) **Virtual Reality**: ويقصد به النظم والتطبيقات التي يتم تطويرها والتعامل معها من خلال أدوات خاصة، تحدث تأثير مماثل للتأثيرات الحقيقية التي يشعر بها الإنسان عند ممارسته العمل العضلي.

شبكة الإنترنت Internet-web: وهي تربط بين أكثر من 10 مليون حاسب في أكثر من 150 دولة ويستخدمها أكثر من 100 مليون مستخدم في المجالات البحثية، والحكومية، وقطاعات الأعمال، والتجارة. وقد أظهرت شبكة الإنترنت العديد من الأفكار غير التقليدية التي ستعيد صياغة أسس وأساليب العمل التي اعتاد عليها البشر، كما أنها أنتجت ميادين وأساليب جديدة في مجال التدريب.

ثالثاً/ الدراسات السابقة:

- الدراسات العربية:

- دراسات تناولت الحكومة:

جاءت العتيبي (2016) للتعرف على واقع تطبيق أبعاد الحكومة: (الشفافية، المسائلة، المشاركة، اللامركزية، التمكين) كمدخل لتطوير قيادات التعليم من وجهة نظرهم ومرؤوسهم، والتعرف على معوقات تطبيقها، وعرض التجارب العالمية الناجحة في تطبيق الحكومة وأبعادها في نظام التعليم للاستفادة منها. وإعداد نموذج مقترن لدور الحكومة في تطوير الممارسات الإدارية لقيادات التعليم في المملكة العربية السعودية، وتمثلت عيّنتها في قيادات التعليم العام وبلغ عددهم (111) قائداً، ومجتمع المشرفين والمشرفات وبلغ عددهم (273) مشرفًا ومشرفة، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي.

وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يلي: جاءت ممارسة قيادات التعليم لأبعاد الحكومة (الشفافية، المشاركة، الاستقلالية واللامركزية، والتمكين) من وجهة نظرهم بدرجة عالية، أما بعد (المسائلة) فقد جاء بدرجة ضعيفة. وأيضاً أظهرت النتائج ضعف ممارسة القيادة لأبعاد الحكومة الخمسة من وجهة نظر المسؤولين. وأيضاً أظهرت النتائج أن قيادات التعليم العام والمسؤولين موافقون على أن هناك معوقات تحول دون تطبيق الحكومة في الممارسات الإدارية سواء (المرتبطة بالتنظيم الإداري، أو مرتبطة بالثقافة الاجتماعية، أو المرتبطة بالإعلام الاجتماعي).

وهدفت دراسة الشهري (2017) إلى الكشف عن درجة تطبيق الشفافية الإدارية في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك من وجهة نظر منسوبيها وفقاً للمجالات التالية : اللوائح والأنظمة، والاتصال الإداري، وإجراءات العمل، وتقييم الأداء، والمساءلة، والمشاركة في اتخاذ القرار)، كما هدفت إلى الوقوف على معوقات تطبيق الشفافية الإدارية في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، و تكونت عينة الدراسة من (520) فرداً بنسبة (38) من مجتمع الدراسة البالغ عددهم (1375) فرداً من كافة المشرفين والمشرفات والإداريين والإداريات في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وفق المنهج الوصفي بأسلوبه المسمحي.

وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يلي: جاء المتوسط العام الواقع تطبيق الشفافية الإدارية في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك بدرجة قليلة، وجاءت مجالات تطبيق الشفافية الإدارية ما بين المتوسطة والقليل ، ومرتبة على النحو التالي (مجال اللوائح والأنظمة في المرتبة الأولى ، تلاه مجال إجراءات العمل في المرتبة الثانية ، ثم مجال تقييم الأداء في المرتبة الثالثة ، تلاه مجال المساءلة في المرتبة الرابعة ، و في المرتبة الخامسة مجال المشاركة في اتخاذ القرار ، وحل مجال الاتصال الإداري في المرتبة الأخيرة)، و جاءت معوقات تطبيق الشفافية الإدارية في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك بشكل عام بدرجة كبيرة.

دراسات تناولت التدريب الإلكتروني:



وهدفت دراسة البقعي (2016) إلى التعرف على الخبرات المعاصرة في التدريب الإلكتروني، وتحديد الاحتياجات التدريبية للمشرفين التربويين من التدريب الإلكتروني من وجهة نظرهم، وتحديد الصعوبات التي تواجه المشرفين التربويين في التدريب الإلكتروني بمدينة الرياض من وجهة نظرهم، والتعرف على مقتراحات تعديل التدريب الإلكتروني من وجهة نظر المشرفين التربويين، وتمثلت عينة الدراسة (397) مشرفاً تربوياً، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة لجمع البيانات، وفق المنهج الوصفي التحليلي.

وأشارت نتائج الدراسة كالتالي: جاءت الإجابة بنعم على معرفة مهارات الاتصال، والتوعية بعملية التدريب الإلكتروني، ووضع حواجز تشجيعية للتفاعل مع عملية التدريب الإلكتروني، ووضع الوائح المنظمة لعملية التدريب الإلكتروني، وكذلك جاءت بنعم على ضعف المخصصات المالية لتطبيق التدريب الإلكتروني، والافتقار إلى بنية تحتية مناسبة.

وتناولت دراسة سالم (2018) تقويم البرامج التدريبية في ضوء النماذج العالمية، التي هدفت إلى التعرف على الأسس النظرية لتقويم البرامج التدريبية من خلال بعض النماذج العالمية، وكذلك التعرف على عناصر تقويم البرامج التدريبية، وفق المنهج الوصفي التحليلي.

وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يلي: ندرة اعتماد نتائج التقويم كأحد أدوات التقويم السنوي للمتدربين، ضعف مشاركة خبراء تربويين في تقويم أداء المتدربين، مشاركة المتدربون في تقييم النشاط التدريبي، قلة توظيف التقويم القبلي للمتدربين قبل بدء النشاط التدريبي.

وهدفت دراسة العيسى (2018) إلى التعرف على واقع إدارة التدريب الإلكتروني في إدارات التدريب بمناطق المملكة، وتشخيص المتطلبات الالزامية لإدارة التدريب الإلكتروني في إدارات التدريب وفق التقنيات الحديثة. وتمثلت عينة الدراسة في (90) مدرباً لإدارات التدريب، و(21) خبيراً من المختصين في تقنيات التعليم والتعلم الإلكتروني، واستخدمت الدراسة أدواتي الاستبانة والمقابلة لجمع البيانات، وفق المنهج الوصفي التحليلي.

وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يلي: وجود عملية تخطيط للتدريب الإلكتروني بدرجة موافقة، وغير موافقة على وجود عملية تنمية مهنية لمشرف في التدريب على التدريب الإلكتروني، وغير موافقة على وجود عملية تطبيق للتدريب الإلكتروني في إدارات التدريب. وكذلك جاءت بدرجة موافق المتطلبات التالية: الإعداد والتخطيط للتدريب الإلكتروني، لمواجهة مشكلة ضعف التخطيط الحالي في إدارات التدريب التربوي. التأهيل لتسهيل حل مشكلة عدم وجود برامج تنمية مهنية للمشرفين في إدارات التدريب التربوي في مجال التقنيات الحديثة. التصميم، لنوفر على إدارات التدريب تكاليف تصميم مقررات إلكترونية. التطبيق والمتابعة، لكي يتم تحسين عمليات التدريب في إدارات التدريب التربوي من خلال إطلاق برامج تدريب إلكتروني ومتابعة تنفيذها. التقويم لكي يتم تجويد برامج التدريب الإلكتروني المنفذة.

دراسات تناولت حوكمة التدريب:

هدفت دراسة الخريف (2020) إلى الكشف عن الاحتياجات التدريبية المطلوب تتميتها في الحكومة لتطوير أداء مديرى مكاتب التعليم بوزارة التعليم بالمملكة، وعرض الأمثل من التجارب العالمية في مجال تطوير أداء القيادات الإدارية في الإدارات التعليمية في ضوء الحكومة، والتعرف على متطلبات ومعوقات تطبيق مديرى مكاتب التعليم بوزارة التعليم للحكومة، وتمثلت عينتها في جميع مديرى مكاتب التعليم ومساعديهم، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة الدراسة، وفق المنهج الوصفي المسمى.

وجاءت أبرز نتائج الدراسة كما يلي: أعلى مهارة احتياجاً للتدريب المطلوب تتميتها في الحكومة لتطوير أداء على المعلومات التي يحتاجونها بالوقت المناسب وأقل المهارات احتياجاً للتدريب التمكّن من مساندة عمليات تطوير النظام التعليمي، وجاءت متطلبات تطبيق الحكومة لدى مديرى مكاتب التعليم بوزارة التعليم درجة كبيرة من الأهمية، وكانت أعلى متطلبات الارتفاع بمارسة مديرى مكاتب التعليم للحكومة هي "أن يتم التكليف بالأعمال القيادية بـالمكاتب على أساس الكفاءة لتعزيز النزاهة"، وأقلها أهمية "إنشاء قسم مسؤول عن حوكمة أداء مديرى مكاتب التعليم تابع لمدير التعليم ويمثل فيه جميع ذوي المصالح. وكان أعلى معوق من المعوقات "قلة البرامج التدريبية لتطبيق الحكومة الموجهة لمديرى مكاتب التعليم وأقل المعوقات تحققاً هو " ثقافة المجتمع العادات والتقاليد تحول دون تطبيق بعض الأنظمة واللوائح".

هدفت دراسة شحيل (2021) إلى التعرف على واقع تطبيق الحكومة في إدارة التدريب والإبعاث بإدارة التعليم بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030، من وجهة نظر مشرف ومشرفات



التدريب، والكشف عن الصعوبات التي تواجه تطبيق الحكومة، والتعرف على المقررات التي قد تسهم في تطوير تطبيق الحكومة. وتمثلت عينتها في (70) مشرفاً ومشرفة تدريب، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وفق المنهج الوصفي بمدخله المسحي.

وكان من أبرز نتائج الدراسة: أن أفراد البحث موافقون بدرجة مرتفعة على واقع تطبيق الحكومة حيث جاءت الشفافية بالمرتبة الأولى ثم العدالة، ثم المسائلة، ثم المشاركة. وأن أفراد البحث موافقون بدرجة متوسطة على الصعوبات التي تواجه الحكومة مثل ضعف الدعم المادي المقدم لإدارة التدريب وكذلك ضعف المعايير المتبعة في اختيار العاملين. وأن أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة على المقررات التي تساعد في تطبيق الحكومة في إدارة التدريب والابتعاث مثل زيادة الوعي بأهمية تطبيق الحكومة.

أما دراسة الدوسرى (2022) فقد تعرفت على حوكمة التدريب وفق مبادئ إدارة المعرفة بالمؤسسات الحديثة، وتمثلت عينتها في (159) فرداً من العاملين في المنصات التربوية (دروب- إثرائي- KKUX) في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وفق المنهج الوصفي التحليلي.

وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يلي: أن أفراد العينة موافقون على وجود أثر لحكومة التدريب بدرجة كبيرة، وكذلك وجود أثر كبير لإمكانيات المنظمة على حوكمة التدريب.

التعليق على الدراسات السابقة:

تنقق الدراسة الحالية جزئياً مع دراسة العتيبي (2016) التي تناولت واقع تطبيق مبادئ الحكومة، ودراسة الخريف (2020) التي هدفت إلى الكشف عن الاحتياجات التربوية المطلوب تمتيتها في الحكومة، ودراسة العيسى(2018) التي هدفت إلى التعرف على واقع إدارة التدريب الإلكتروني، ودراسة البقemi(2016)، التي تناولت تحديد مفهوم التدريب الإلكتروني، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة شحيل(2021) في التعرف على واقع تطبيق الحكومة في إدارة التدريب بينما اختلفت الدراسة الحالية في نوع التدريب إذ تناولت التدريب الإلكتروني.

تنقق الدراسة الحالية ودراسة الخريف (2020)، ودراسة شحيل(2021)، في استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتتفق الدراسة الحالية جزئياً مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي، كما في دراسة البقemi(2016) ، ودراسة العتيبي (2016).

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة البقemi(2016)، ودراسة العتيبي (2016)، ودراسة الخريف(2020)، ودراسة القرني(2021)، ودراسة شحيل(2021)، ودراسة الدوسرى(2022)، في استخدام أداة الدراسة الاستبانة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي كونه الأكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها؛ حيث يتلخص مفهوم المنهج الوصفي في ملاحظة الظاهرة بالاعتماد على المعلومات الكمية والنوعية في فترة زمنية محددة، ذكر عدس وأخرون (2020) أن المنهج الوصفي المسحي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع وبهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبراً كهباً أو كيفياً، فالتعبير الكمي يعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة، أما التعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من: (المدربين والمدربات) في جميع إدارات التعليم في المملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (770) مدرباً ومدربة، وسيتم اقتصار عينة الدراسة للاستبانة على (248) مدرباً ومدربة، وسوف يتم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية حسب جدول مورغان لتحديد العينة.



حسب التوزيع الموضح في الجدول رقم (1) فيما يلي:

الجدول رقم (1): احصائيات مجتمع الدراسة

أجمالي المدربين (بنين-بنات)	إدارة التعليم	م
60	إدارة التعليم بالمنطقة الشرقية	1
26	إدارة التعليم بمحافظة الأحساء	2
29	إدارة التعليم بمحافظة الطائف	3
51	إدارة التعليم بمحافظة جدة	4
23	إدارة التعليم بمنطقة الباحة	5
28	إدارة التعليم بمنطقة الجوف	6
16	إدارة التعليم بمنطقة الحدود الشمالية	7
143	إدارة التعليم بمنطقة الرياض	8
60	إدارة التعليم بمنطقة القصيم	9
63	إدارة التعليم بمنطقة المدينة المنورة	10
26	إدارة التعليم بمنطقة تبوك	11
55	إدارة التعليم بمنطقة جازان	12
36	إدارة التعليم بمنطقة حائل	13
78	إدارة التعليم بمنطقة عسير	14
66	إدارة التعليم بمنطقة مكة المكرمة	15
10	إدارة التعليم بمنطقة نجران	16
770	الإجمالي	

المصدر: (وزارة التعليم، 2024)

خصائص أفراد الدراسة:

اعتمدت الدراسة على ثلاثة متغيرات مستقلة تمثلت في (الإدارة التعليمية، سنوات الخبرة في التدريب، عدد الدورات التي حصل عليها المدرب في التدريب الإلكتروني وتطبيقاته)، وفي ضوء هذه المتغيرات تم تحديد خصائص أفراد الدراسة على النحو التالي:

• الإدارة التعليمية:

جدول (2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الإدارة التعليمية

النسبة (%)	التكرار	الإدارة التعليمية
55.2	137	الرياض
11.9	29	مكة المكرمة
3.6	9	الشرقية
3.2	8	عسير
4.4	11	جدة
1.2	3	الطائف
4.8	12	القصيم
1.6	4	تبوك



1.2	3	جازان
1.6	4	حائل
1.6	4	الحدود الشمالية
2.9	7	الإحساء
0.8	2	الباحة
4.8	12	الجوف
0.8	2	المدينة المنورة
0.4	1	نجران
100	248	المجموع

يتضح من الجدول (2) أن النسبة الأعلى للمدربين المشاركون في الاستبانة تمثل في إدارة تعليم الرياض بنسبة (55.2%)، ويرجع ارتفاع النسبة إلى كون الباحثة موجودة في مدينة الرياض مما أدى إلى سهولة التواصل مع المدربين والمدربات. أما النسبة الأقل فهي تعود إلى المدربين في إدارة تعليم نجران حيث بلغ عددهم مدرباً واحد فقط بنسبة (0.4%).

• سنوات الخبرة في التدريب:

جدول (3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في التدريب

سنوات الخبرة في التدريب	النكرار	النسبة (%)
أقل من (5) سنوات	48	19.4
– أقل من (10) سنوات	52	21
(10) سنوات فأكثر	148	59.6
المجموع	248	100

يتضح من الجدول (3) أن (59.6%) من أفراد العينة سنوات خبرتهم في التدريب من (10) سنوات فأكثر، وأن (21%) منهم سنوات خبرتهم من (5) – أقل من (10) سنوات، وأن (19.4%) منهم سنوات خبرتهم أقل من (5) سنوات.

وتزعم الباحثة ارتفاع نسبة سنوات الخبرة في التدريب من (10) سنوات فأكثر لوجود مراكز متخصصة في التدريب وتواجد مدربين مركزيين فيها مفرغين للتدريب، في إدارات التعليم. مما يعزز من قدراتهم على تقديم إجابات جيدة لمحاور الاستبانة.

• عدد الدورات التي حصل عليها المدرب في التدريب الإلكتروني وتطبيقاته:

جدول (4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الدورات التي حصل عليها المدرب في التدريب الإلكتروني وتطبيقاته

عدد الدورات	النكرار	النسبة (%)
(1) – (5) دورات	70	28.2
(6) – (10) دورات	45	18.2
أكثر من (10) دورات	133	53.6
المجموع	248	100

يُظهر الجدول (4) أن ما يزيد عن نصف المشاركون في الدراسة وبنسبة (53.6%) من أفراد العينة حصلوا على أكثر من (10) دورات، وأن 28.2% منهم حصلوا من (1) – (5) دورات، وأن 18.2% منهم حصلوا من (6) – (10) دورات.



وقد تعزو الباحثة حصول المدربين على أكثر من (10) دورات في مجال التدريب الإلكتروني وتطبيقاته إلى مبادرة البرنامج الوطني للتدريب عن بعد التي تهدف إلى رفع كفاءة موظفي الخدمة المدنية من خلال توفير دورات تدريبية مكثفة عن بعد يتم تنفيذها وإدارتها من خلال بيئة الكترونية متكاملة (برنامج التحول الوطني، 2025). وكذلك قد تعزى إلى جائحة كورونا (كوفيد-19) واللجوء إلى التعليم والتدريب الإلكتروني وإنشاء منصة مدرستي عام 2020.

أدوات الدراسة:

بناء على المنهج الوصفي المışıحي المتبوع في الدراسة، وطبيعة البيانات؛ تم تطبيق الاستبيانة لجمع البيانات، وذلك لتوافقها مع المنهج المتبوع، وكونها أكثر الأدوات مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة؛ حيث تم بناؤها من خلال الاستفادة من الأدبيات، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، وتحكيمها من قبل مختصين في مجال الإدارة التربوية، وقد تكونت بصورتها النهائية مما يلي:

المحور الأول: البيانات الأولية لأفراد الدراسة، والمتمثلة في المتغيرات المستقلة المرتبطة بالخصائص العلمية، والوظيفية لمفردات الدراسة؛ وذلك لوصف أفراد الدراسة من خلال ثلاث متغيرات هي: (الإدارة التعليمية، سنوات الخبرة في التدريب، عدد الدورات التي حصل عليها المدرب في التدريب الإلكتروني وتطبيقاته).

المحور الثاني: التعرف على واقع حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وتتضمن ثلاثة مبادئ المبدأ الأول: الشفافية، وتكون من (16) عبارات، والمبدأ الثاني: المشاركة وتكون من (7) عبارات، والمبدأ الثالث: المساءلة، وتكون من (7) عبارات.

، والتي تم إعدادها باستخدام الشكل المغلق (Closed Questionnaire) بناء على مقياس ليكرت (Likert) الذي تتوزع فيه الاستجابات لكل عبارة على مدى تدرج خماسي تقابله درجات ليتم معالجتها احصائياً وفق الترتيب التالي: عالية جداً (5)، عالية (4)، متوسطة (3)، منخفضة (2)، منخفضة جداً (1)، وطول الفئات المعتمد لغرض تحليل النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (5) فيما يلي:

الجدول رقم (5): تقسيم فئات مقياس ليكرت الخماسي (حدود متوسطات الاستجابات)

المتوسط	درجة الموافقة	م
5 – 4.21	عالية جداً	1
4.20 – 3.41	عالية	2
3.40 – 2.61	متوسطة	3
2.60 – 1.81	منخفضة	4
1.80 – 1	منخفضة جداً	5

• صدق الاستبيانة:

للتتحقق من صدق الاستبيانة في قياس ما وضعت لقياسه، تم التأكد من الصدق الظاهري، والاتساق الداخلي للإسبيانة، على النحو التالي:

أولاً/ صدق المحكمين:

للتأكد من مدى صدق المحكمين للإسبيانة تم عرض الإسبيانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين بلغ عددهم (21) محكماً، لإبداء رأيهما حول انتفاء كل عبارة للمجال المحدد لها، وبنائها اللغوي، وسلامة الصياغة، وأضافة أي اقتراح، أو تعديل يمكن أن يحقق أهداف الدراسة، وبعد استرجاع الإسبيانات من السادة المحكمين تم التعديل بناء على مقتراحاتهم، وإخراج الإسبيانة بصورةتها النهائية حيث اشتمل مبدأ الأول (16) عبارات، والمبدأ الثاني (8) عبارات، والمبدأ الثالث (8) عبارات، وأصبح مجموع عباراته (31) عبارات.

**ثانياً/ الاتساق الداخلي للاستبانة:**

للتتحقق من الاتساق الداخلي للاستبانة، تم تطبيقها ميدانياً بعد التأكيد من صدق المحكمين، وتم حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient) للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من العبارات بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتهي إليه، ودرجة ارتباطها بالمحور، كذلك التعرف على درجة ارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور:

- العلاقة بين العبارات والدرجة الكلية للبعد المنتهي إليها، والدرجة الكلية للمحور:

الجدول رقم (6): معاملات الارتباط لكل عبارة مع الدرجة الكلية للبعد والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه

معامل الارتباط			م
المسائلة	المحور الأول	الشفافية	
**0.852	**0.852	**0.826	1
**0.882	**0.852	**0.752	2
**0.869	**0.835	**0.727	3
**0.865	**0.834	**0.757	4
**0.876	**0.882	**0.823	5
**0.917	**0.856	**0.756	6
**0.845	**0.825	**0.797	7
	**0.830	**0.719	8
		**0.856	9
		**0.893	10
		**0.833	11
		**0.790	12
		**0.807	13
		**0.818	14
		**0.828	15
		**0.814	16
**0.860	**0.809	**0.717	الدرجة الكلية للمحور
	**0.798		الدرجة الكلية للاستبيان

(**) دالة عند 0.01

يتضح من الجدول رقم (6) أن جميع معاملات الارتباط بين عبارات البعد والدرجة الكلية للبعد المنتهي إليه موجبة، ودالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وتراوحت عبارات المحور الأول بين (0.917) في حدها الأعلى للعبارة رقم (6) في مبدأ المسائلة، وبين (0.719) في حدتها الأدنى للعبارة رقم (8) في مبدا الشفافية، وفيما يخص المحور الثاني فقد تراوحت بين (0.939) في حدتها الأعلى للعبارة رقم (22)، وبين (0.857) في حدتها الأدنى للعبارة رقم (11)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور والدرجة الكلية للمحور.



ثبات الاستبانة:

تم حساب ثبات أداة الاستبانة باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha (a)) ويوضح الجدول رقم (7) قيمة معامل الثبات لكل جزء من أجزاء الاستبانة.

الجدول رقم (7): قيم معامل الثبات لمحور الاستبانة

معامل الثبات	المحور
0.962	الشفافية
0.942	المشاركة
0.947	المساءلة
0.980	واع تطبيق حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية
0.985	كامل الاستبانة

ويتضح من الجدول رقم (7) أن معامل الثبات لمحور واع تطبيق حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية بلغ (0,980)، بينما بلغ معامل الثبات لمحور متطلبات حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية (0,990)، مما يدل على أن قيم معاملات الثبات مرتفعة وبالتالي تتمتع الاستبانة بدرجة عالية من الثبات.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

نتائج السؤال الرئيسي:

ما واقع تطبيق حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟
للاجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات، والنسبة المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات كل بعد من أبعاد المحور، والتي تقيس بمجملها درجة تطبيق حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية، والتي بلغ عدد العبارات فيها (31) عبارة، بالإضافة إلى استخراج المتوسط الحسابي العام، والانحراف المعياري الكلي لكل بعد من أبعاد المحور، وكذلك حساب المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري الكلي للمحور، كما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم (8): درجة تطبيق حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية

درجة التطبيق	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المعايير	M
عالية	2	0.867	3.65	الشفافية	1
عالية	1	0.906	3.67	المشاركة	2
عالية	3	0.941	3.57	المساءلة	3
المتوسط الحسابي العام = 3.64، الانحراف المعياري العام = 0.859					

يتضح من الجدول (8) أن المتوسط الحسابي العام لمحور واقع تطبيق حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المدربين في إدارات التعليم بلغ (3,64)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من مقاييس ليكرت الخمسية، والتي تتراوح بين (3,41) إلى (4,20)، وتشير إلى درجة تطبيق عالية، كما أن قيمة الانحراف المعياري العام للمحور بلغت (0,859)، وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح، مما يعكس النقارب في استجابات أفراد الدراسة حول أبعاد المحور بشكل عام.



كما يتضح من الجدول (1-4) أن المتوسط الحسابي لأبعاد المحور تتراوح بين (3،57) إلى (3،67) وجميعها تدل على درجة تطبيق عالية، حيث جاءت المشاركة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3،67)، كما جاءت الشفافية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3،65)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت المساءلة بمتوسط حسابي (3،57)، وجاءت هذه النتيجة لتفق مع دراسة العتيبي(2016) في مبدأ المشاركة والشفافية، بينما جاءت المساءلة بدرجة منخفضة، وكذلك تتفق هذه النتيجة مع دراسة شحيل(2021) إذ جاء تطبيق جميع المبادئ بدرجة عالية حيث احتلت الشفافية في المرتبة الأولى وتليها المساءلة ومن ثم المشاركة، وقد يعزى ذلك إلى اهتمام المملكة العربية السعودية بالعمل في إطار من الحكومة بمبادئها كالشفافية ، والمساءلة ، والمشاركة، وكذلك الدعوة إلى تعزيز قيم العدالة والشفافية الواردة ضمن أهداف برنامج التحول الوطني. وكذلك تتفق مع دراسة الدوسي(2022) حيث جاء وجود أثر لحكومة التدريب بدرجة كبيرة.

وفي ظل التحديات المتضارعة والتطورات الطموحة، أصبح من الضروري أن تنتقل حوكمة إدارة التدريب الإلكتروني إلى أعلى مستوى متقدم، يضمن جودة المخرجات ويسهم في بناء كفاءات قادرة على مواكبة التحول والتطور، مشاركة بفاعلية لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

نتائج السؤال الأول:

ما واقع تطبيق مبدأ الشفافية في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

للتعرف على واقع تطبيق الشفافية في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المدربين في إدارات التعليم، تم حساب التكرارات، والنسبة المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات معيار الشفافية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (9): استجابات أفراد الدراسة على واقع تطبيق الشفافية في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المدربين في إدارات التعليم

الترتيب	الإنحراف المعياري	المتوسط	درجة التطبيق						العبارة	م
			منخفضة جداً	منخفضة جداً	متوسطة	عالية جداً	عالية جداً	%		
4	0.890	3.89	1	8	83	81	75	ك	توضيح الأنظمة واللوائح في إدارة التدريب الإلكتروني.	1
			0.4	3.2	33.5	32.7	30.2	%		
1	0.992	3.94	2	15	72	65	94	ك	نشر التعاميم واللوائح حال صدورها.	2
			0.8	6	29	26.2	37.9	%		
2	1.05	3.94	5	20	55	71	97	ك	وضع خطة تشغيلية معلنة لإدارة التدريب الإلكتروني.	3
			2	8.1	22.2	28.6	39.1	%		
12	1.13	3.47	13	34	79	66	56	ك	رصد وتقدير الميزانيات اللازمة لإدارة التدريب الإلكتروني.	4
			5.2	13.7	31.9	26.6	22.6	%		
6	0.998	3.83	3	21	66	82	76	ك	تحديد معايير وأدوات التقويم بوضوح للمدربين بداية البرنامج التدريسي.	5
			1.2	8.5	26.6	33.1	30.6	%		
3	1.01	3.93	3	18	63	72	92	ك	تحديد الشروط والأحكام المتبعة في إجراءات عملية التدريب الإلكتروني (مثل التسجيل، والانسحاب).	6
			1.2	7.3	25.4	29	37.1	%		



14	1.14	3.39	13	41	80	63	51	ك	تحديد السياسة المتبعة في منح الحوافر للمدربين.	7
			5.2	16.5	32.3	25.4	20.6	%		
5	0.969	3.89	1	19	68	78	82	ك	إتاحة المحتوى التدريسي خلال عملية التدريب الإلكتروني.	8
			0.4	7.7	27.4	31.5	33.1	%		
8	1.08	3.63	10	24	76	74	64	ك	توفير معايير واضحة لاختبار المدربين.	9
			4	9.7	30.6	29.8	25.8	%		
10	1.15	3.59	10	38	63	69	68	ك	توفير قاعدة بيانات عن كافة المدربين.	10
			4	15.3	25.4	27.8	27.4	%		
16	1.23	3.30	23	41	75	56	53	ك	إتاحة الوصول لقاعدة بيانات المدربين لجميع المستفيدين.	11
			9.3	16.5	30.2	22.6	21.4	%		
15	1.18	3.39	20	31	83	60	54	ك	نشر التقارير والنتائج الخاصة بالتدريب الإلكتروني على بوابة التدريب في إدارة التعليم.	12
			8.1	12.5	33.5	24.2	21.8	%		
9	1.09	3.60	9	32	66	81	60	ك	توفير دليل لإجراءات تقديم التدريب الإلكتروني للمدربين.	13
			3.6	12.9	26.6	32.7	24.2	%		
11	1.13	3.52	11	33	82	59	63	ك	توفير قنوات اتصال خاصة باستقبال الاقتراحات والشكاوى من المدربين والمدربين (مديري المدارس) والرد عليها.	14
			4.4	13.3	33.1	23.8	25.4	%		
7	1.05	3.65	5	26	87	62	68	ك	توفير معايير واضحة لنقاش البرامج التدريبية الإلكترونية.	15
			2	10.5	35.1	25	27.4	%		
13	1.15	3.47	14	34	80	61	59	ك	توفير قنوات تواصل مفتوحة نتيحة للمدربين والمدربين (مديري المدارس)، الإبلاغ عن التهديدات السيبرانية.	16
			5.6	13.7	32.3	24.6	23.8	%		
المتوسط الحسابي العام = 3.65، الانحراف المعياري العام = 0.867										

يتضح من الجدول (9) أن واقع تطبيق مبدأ الشفافية في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المدربين في إدارات التعليم ظهر بنتيجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3,65) من (5,00)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخمسي، والتي تتراوح بين (4,0) إلى (4,0)، كما بلغ الانحراف المعياري العام (0,867).

كما يُظهر الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لعبارات المبدأ تراوحت بين (3,94) و(3,30). وقد حصلت العبارات (14,15,16,10,13,14,15,16) على درجة تطبيق عالية، في حين حصلت العبارات (11,7,12) على درجة تطبيق متوسطة. وجاءت أعلى في مبدأ الشفافية كما يلي:

- في المرتبة الأولى جاءت العبارة رقم (2)، وهي: "نشر التعاميم واللوائح حال صدورها"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3,94) من (5,00) أي أن درجة التطبيق عالية، وانحراف معياري بلغ (0,992)، مما يشير إلى وجود تجانس في استجابات أفراد الدراسة حول العبارة، ويعود ذلك التجانس إلى وجود التقنية والاعتماد على منصة أعمالى، وهي" نظام ذكي لتبادل المراسلات بشكل إلكترونى آمن يوفر للمستخدم عدة أدوات إلكترونية تساعده على انجاز عمله، بطريقة سهلة وآمنة، وبأحدث التقنيات المعتمد بها لتساهم في سرعة



إنجاز الأعمال وتوفير الوقت والجهود"(وزارة التعليم،2025). والتقليل من المعاملات المعتمدة على المناولة الورقية. وتخالف هذه النتيجة مع دراسة الشهري (2017) التي ذكرت أن نشر اللوائح والأنظمة جاء بدرجة متوسطة.

كما جاءت أقل عبارة في مبدأ الشفافية على النحو التالي:

- في المرتبة السادسة عشر والأخيرة جاءت العبارة رقم (11)، وهي: "إتاحة الوصول لقاعدة بيانات المدربين لجميع المستفيدين" حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.30) من (5,0) أي أن درجة التطبيق متوسطة، وانحراف معياري بلغ (1,23)، متجاوز الواحد الصحيح مما يشير إلى وجود تباين في استجابات أفراد الدراسة حول العبارة قد يعزى إلى حداثة منصة المعهد الوطني للتطوير المهني والتعليمي والبدء في إلغاء مراكز التدريب التابعة لإدارات التعليم.

نتائج السؤال الثاني:

ما واقع تطبيق مبدأ المشاركة في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

للتعرف على واقع تطبيق المشاركة في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المدربين في إدارات التعليم، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات معيار الشفافية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (10): استجابات أفراد الدراسة على واقع تطبيق المشاركة في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المدربين في إدارات التعليم

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة التطبيق						العبارة	م
			منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً			
1	0.985	3.81	6	13	73	86	70	ك	وضع الانظمة واللوائح على موقع التدريب الإلكتروني أو الجهة المنفذة للتدريب.	1
			2.4	5.2	29.4	34.7	28.2	%		
5	1.07	3.69	7	26	72	74	69	ك	مشاركة التعلم واللوائح التي تخص البرنامج المنفذ مع المتدربين حال صدورها.	2
			2.8	10.5	29	29.8	27.8	%		
3	1.11	3.80	11	23	47	89	78	ك	اعداد الخطة التشغيلية بمشاركة المدربين والمتدربين.	3
			4.4	9.3	19	35.9	31.5	%		
7	1.15	3.50	15	31	75	69	58	ك	الإعلان عن الميزانيات الازمة لإدارة التدريب الإلكتروني.	4
			6	12.5	30.2	27.8	23.4	%		
4	0.990	3.75	3	24	70	86	65	ك	تحديد معايير وأدوات التقويم بوضوح للمدربين بداية البرنامج التدريبي.	5
			1.2	9.7	28.2	34.7	26.2	%		
2	1.03	3.80	4	23	68	75	78	ك	الإفصاح عن الشروط والأحكام المتبعة في إجراءات عملية التدريب الإلكتروني (مثل التسجيل، والانسحاب).	6
			1.6	9.3	27.4	30.2	31.5	%		
8	1.15	3.39	15	37	84	60	52	ك	الإعلان عن الحواجز للمدربين.	7
			6	14.9	33.9	24.2	21	%		



6	1.07	3.68	10 4	22 8.9	69 27.8	83 33.5	64 25.8	ك %	مشاركة المتدربين المحظوظين التدريبي بعد الانتهاء من العملية التدريبية الإلكترونية.	8
المتوسط الحسابي العام = 3.67، الانحراف المعياري العام = 0.906										

يتضح من الجدول(10) أن واقع تطبيق مبدأ المشاركة في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المدربين في إدارات التعليم ظهر بت نتيجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3,67) من (5,00)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخمسى، والتي تتراوح بين (3) إلى (4)، كما بلغ الانحراف المعياري العام(0,906).

كما يُظهر الجدول (3-4) أن المتوسطات الحسابية لعبارات المبدأ تراوحت بين (3,81) و(3,39). وقد حصلت العبارات (1,2,3,4,5,6,8) على درجة تطبيق عالية، في حين حصلت العبارة رقم (7) على درجة تطبيق متوسطة. وجاءت أعلى عبارة في مبدأ المشاركة كما يلي:

- في المرتبة الأولى جاءت العبارة رقم (1)، وهي: " وضع الانظمة واللوائح على موقع التدريب الإلكتروني أو الجهة المنفذة للتدريب" ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.81) من (5,00) أي أن درجة التطبيق عالية، وانحراف معياري بلغ (0,985)، وتنقق هذه النتيجة مع دراسة البقemi(2016) التي وافق عليها أفراد الدراسة بنعم.

بينما جاء في المرتبة الأخيرة في مبدأ المشاركة العبارة التالية:

- في المرتبة الثامنة جاءت العبارة رقم(7)، وهي: " الإعلان عن الحواجز للمدربين" ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3,39) من (5,00) أي أن درجة التطبيق متوسطة، بينما بلغ الانحراف المعياري(1,15)، مما يدل على وجود تباين بين استجابات أفراد الدراسة قد يعزى إلى وجود بعض المدربين في مراكز التدريب وينقاضون رواتب ثابتة، أما البعض الآخر منهم فهو موجود في إدارات التعليم وبعض منهم يدرّب إضافةً إلى عمله الأساسي في الإداره؛ لذلك قد ينقاوضون مكافأة مالية مقابل عدد الساعات التي يقضونها في التدريب، وكذلك يختلف الحافز إذا كان التدريب خلال الإجازة الصيفية أو خلال العام الدراسي.

نتائج السؤال الثالث:

ما واقع تطبيق مبدأ المساعدة في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

للتعرف على واقع تطبيق المساعدة في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المدربين في إدارات التعليم، تم حساب التكرارات، والنسبة المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات معيار الشفافية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (11): استجابات أفراد الدراسة على واقع تطبيق المساعدة في إدارة التدريب الإلكتروني لمديري مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المدربين في إدارات التعليم

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة التطبيق					العبارة	م	
			منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً			
2	1.001	3.73	3	20	87	67	71	ك	وضع لجنة لمتابعة ما تُنفذ من أعمال.	1
			1.2	8.1	35.1	27	28.6	%		
3	1.03	3.64	5	27	81	73	62	ك	تعزيز سلوكيات الأمان الرقمي لدى	2



			2	10.9	32.7	29.4	25	%	المدربين والمتدربين (مدبّري المدارس).	
4	1.08	3.57	8	29	86	63	62	%	وجود سياسات واضحة للمساءلة تشمل (اليات تقييم الشكاوى، وتقدير الأداء، والمتابعة الدورية).	3
			3.2	11.7	34.7	25.4	25	%		
1	1.02	3.76	2	28	69	76	73	%	تحمّل المسؤلية الكاملة عن حماية البيانات الشخصية للمدربين والمتدربين (مدبّري المدارس).	4
			0.8	11.3	27.8	30.6	29.4	%		
6	1.13	3.39	18	27	92	62	49	%	لتتبع أداء أنظمة Learning Management Systems (LMS) المدربين (مدبّري المدارس) والمتدربين، واستخدامها بكفاءة.	5
			7.3	10.9	37.1	25	19.8	%		
5	1.11	3.52	11	29	88	60	60	%	تقديم تقارير دورية عن أداء المدربين.	6
			4.4	11.7	35.5	24.2	24.2	%		
7	1.15	3.38	18	30	91	57	52	%	مناقشة المدربين في ضوء نتائج تقييم الأداء.	7
			7.3	12.1	36.7	23	21	%		
المتوسط الحسابي العام = 3.57، الانحراف المعياري العام = 0.941										

يتضح من الجدول (11) أن واقع تطبيق مبدأ الشفافية في إدارة التدريب الإلكتروني لمدربين مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المدربين في إدارات التعليم ظهر بنتيجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3,57 من 5,00)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي، والتي تتراوح بين (3 إلى 4)، كما بلغ الانحراف المعياري العام (0,941).

كما يُظهر الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية لعبارات المبدأ تراوحت بين (3,76 و 3,38). وقد حصلت العبارات (1,2,3,4,6) على درجة تطبيق عالية، في حين حصلت العبارتين (5,7) على درجة تطبيق متوسطة. وجاءت أعلى عبارة في مبدأ المساءلة كما يلي:

- في المرتبة الأولى جاءت العبارة رقم (4)، وهي: "تحمّل المسؤولية الكاملة عن حماية البيانات الشخصية للمدربين والمتدربين (مدبّري المدارس)"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3,67 من 5,00) أي أن درجة التطبيق عالية، بينما بلغ الانحراف المعياري (1,02)، وتدل هذه النتيجة على أهمية حماية البيانات الشخصية من قبل وزارة التعليم، حيث تلتزم بتطبيق نظام حماية البيانات الشخصية الصادر في المرسوم الملكي رقم(م/19) وتاريخ 1443/2/9هـ، وتشمل البيانات الشخصية مجموعة من الفئات من بينها: البيانات الشخصية الأساسية (مثل: الاسم، والجنس)، وبيانات التواصل (مثل: أرقام الهواتف، والبريد الإلكتروني)، وبيانات الحساب للدخول إلى المنتصات (مثل: اسم المستخدم، وكلمة المرور)، وبيانات التعليم والتدريب؛ والتي تشمل بيانات دور حياة العملية التعليمية والتربوية المتعلقة بمختلف أصحاب المصلحة (مثل: مدير المدرسة) (وزارة التعليم، 2025).



بينما جاء في المرتبة الأخيرة في مبدأ المسائلة العبارة التالية:

- في المرتبة السابعة جاءت العبارة رقم (7)، وهي: "مناقشة المدربين في ضوء نتائج تقييم الأداء"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3,38) أي أن درجة التطبيق متوسطة، وبلغ الانحراف المعياري لها (1,15)، وقد يعزى هذا التباين إلى صعوبة تقييم أداء المتدربين إذ يعتبر قياس كلاً من التعلم، والسلوك، والنتائج صعباً نوعاً ما لتدخل عوامل كثيرة قد تؤثر على تقييم التدريب كما ورد في أدبيات الدراسة. وقد تفسر هذه النتيجة أيضاً بنتائج دراسة سالم (2018) إذ تبين من خلال الدراسة صعف مشاركة الخبراء التربويين في تقويم الأداء للمتدربين، وكذلك ندرة اعتماد نتائج التقويم كأحد أدوات التقويم السنوي للمتدربين، مما يسهم في حصول العبارة "مناقشة المدربين في ضوء نتائج تقييم الأداء" على درجة متوسطة.

توصيات الدراسة:

- 1- الإعلان عن الحوافز المادية والمعنوية للمدربين ومراجعةها باستمرار لتواكب التغيرات في الميدان التعليمي ومتطلباته.
- 2- مناقشة المدربين في ضوء نتائج تقييم الأداء الخاص بالمتدرب، وفق آلية مدروسة ومحكمة.
- 3- اعتماد الحكومة في جميع عمليات التدريب الإلكتروني.
- 4- نشر ثقافة الحكومة داخل الإدارات والبحث على الالتحاق بدورات عن الحكومة.

المراجع

1. أبو تايه، سعود. (2021). أثر إثراء الوظائف على أداء العاملين: دراسة مسحية لموظفي دائرة الجمارك في أبو دببل، تركي. (2015). درجة تطبيق الحكومية الرشيدة في إدارة تعليم القرىات من وجهة نظر الموظفين الإداريين [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة تبوك.
2. أبو كريم، أحمد فتحي. (2016). الشفافية والقيادة في الإدارة (ط.2). دار الحامد ادوار الكتاب
3. أبو كريم، أحمد. (2016). تقويم برامج مركز تدريب القيادات التربوية في كلية التربية بجامعة الملك سعود من وجهة نظر المتدربين. مجلة العلوم التربوية، (5)، 294-356.
4. أبو النصر، محدث محمد. (2015). الحكومة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة. المجموعة العربية.
5. أبو النصر، محدث. (2017). التدريب عن بعد- بوابتك لمستقبل أفضل. المجموعة العربية للتدريب والنشر.
6. اثنائي. (2025). <https://ethrai.sa/about-us>.
7. سالم، طه عبد الباسط. (2018). تقويم البرامج التدريبية في ضوء النماذج العالمية دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية، 29(116)، 345-360.
8. أحمد، محمد موسى. (2014). إدارة الأفراد (الموارد البشرية H.R) بين النظرية والتطبيق. مكتبة الوفاء القانونية.
9. أسامة (2014)
10. أسمى، معاذ وخضير، إسلام. (2023، مارس 7). أثر تطبيق الحكومة على أداء العاملين في المؤسسات التعليمية الحكومية الفلسطينية [بحث مقدم]. المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر لكلية الشريعة وأخلاقيات مهنة التعليم، نابلس، فلسطين.
11. الأنباري، رفيدة. (2021). التدريب الإلكتروني من خلال المنصات الفرص والتحديات. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 5(8)، 35-55. دار المنظومة. <https://www.mandumah.com>
12. الباسل، ميادة وجعنة، محمد وصيام، إيمان والريامي، محمد. (2022). تطوير الحكومة والقيادة بإدارات مدارس التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان في ضوء مبادئ الجودة الشاملة. مجلة كلية التربية، (80)، 1-38. دار المنظومة. <https://www.mandumah.com>
13. باصم، محمد ناصر. (2019). دور الحكومة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية ومؤشر المسائلة والمحاسبة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، (22)، 551-602. دار المنظومة. <https://www.mandumah.com>
14. البراوري، أنمار أمير وإبراهيم، طارق نوري. (2021). الاقتصاد المعرفي. شركة الأكاديميون.

15. بشير.(2019).الأسس والمبادئ النظرية للحكومة ومتطلبات تطبيقها في التعليم العام بالسودان.مجلة العلوم التربوية والنفسية.3(6)،45-27.دار المنظومة.<https://www.mandumah.com>.

16. بطاح، أحمد محمد.(2019). إدارة الموارد البشرية في النظام التعليمي.دار الشروق.

17. البقمي، عائض.(2016). تصور مقتراح للتدريب الإلكتروني للمشرفين التربويين على ضوء بعض الخبراء المعاصرة [رسالة ماجستير غير منشورة].جامعة الملك سعود.

18.بني حمد، عبد الله.(2017). أثر تقنية التدريب الإلكتروني على تطوير كفاءة أداء الموظفين في مؤسسة التدريب المهني[رسالة ماجستير غير منشورة].عمان.

19. بو دبوس، سامي و زهمو، خالد.(2020). إدارة الموارد البشرية رؤية استراتيجية وتطبيقات عملية.الهيئة العامة للثقافة.

20. بيومي، آية جمال.(2019).متطلبات تطبيق الإدارة بالشفافية بالمدارس الثانوية العامة بمحافظة الفيوم.مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية،12(4)،141-177.https://doi.org/10.21608/jfust.2019.82643.177.

21. تشن، يوتشي.(2020).إدارة الحكومة الرقمية القضائية، والتحديات، والحلول(جعفر العلوان،ترجمة).معهد الإدارة العامة(2017).

22. التميمي، عائشة وهبة، زكرياء.(2022).واقع إدارة التدريب الإلكتروني بعمادة التعليم عن بعد بجامعة طيبة.مجلة التربية،31(1)،193-159.

23. الجابرية، بدرية خلفان.(2022). الواقع ممارسة مبادئ الحكومة بمديريات ديوان عام وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان.مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،48(187)،131-175.دار المنظومة.<https://www.mandumah.com>

24. الجنداوي، تركي عابد.(2020). حوكمة شركات المساهمة(الفصل بين الإدارة والملكية). دار الكتاب الجامعي.

25. جدعون، نجاة جرجس.(2022).الحكومة: مفهومها وفاعليتها.الجامعة العربية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،39)،532-584.دار المنظومة.<https://www.mandumah.com>

26. حامد، محمد.(2024). أثر اختلاف أنماط التدريب الافتراضي(المباشر، المدمج، والموجه ذاتياً) في تنمية الأداء المهاري لإدارة الأنشطة الفاعلية بنظام البلاك بورد لدى أعضاء هيئة التدريس واتجاهاتهم نحوه.مجلة كلية التربية،(125)،947-1088.دار المنظومة.

27. الحجيلان، محمد وعبد الحميد، فاطمة.(2023).تطبيق معايير تصميم التدريب الإلكتروني بين الواقع ومعايير الجودة.مجلة التربية،1(198)،321-353.دار المنظومة.<https://www.mandumah.com>

28. الخراز، هنادي.(2019).التدريب الإلكتروني وتطبيقاته في دولة الكويت.المجلة الدولية للتعليم بالإنترنت،77-102.دار المنظومة.

29. الخميسي، السيد والباسل، ميادة والرحيبة، منى.(2021). تصور مقتراح لتفعيل اتخاذ القرار بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان في ضوء الحكومة الادارية.مجلة كلية التربية،37(80)،2-39.

30. الخميسي،منهى.(2022). أسس التنمية المهنية لمديري المدارس ومتطلباتها ومعوقاتها.مجلة العلوم التربوية،44)،57-90.https://doi.org/10.21608/maeq.2020.153416.90

31. الخريف، عبد العزيز.(2020). برنامج تدريبي مقتراح لتطوير أداء مديرى مكاتب التعليم بوزارة التعليم بالملكة العربية السعودية [رسالة دكتوراه غير منشورة].جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

32. دروب.(2025). الداود، منال.(2019). بناء مجتمعات الممارسة للقيادة التربويين في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية مدخلاً للتنمية المهنية:نموذج مقتراح [رسالة دكتوراه غير منشورة].جامعة الملك سعود.<https://doroob.sa/ar/individuals/about>

33. الداود،منال.(2019). الادارة الرشيدة والحكومة.ممؤسسة طيبة.

34. الدسوقي، طارق نبيل.(2019). الاحتياجات التربوية مفهومها، أهميتها، أساليب تحديدها[ورقة عمل].

35. الدهشان، جمال.(2017،مارس 9). المؤتمر الدولي الأول لمركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات بجامعة بنها، مصر.

36. الدهشان، جمال.(2019). التدريب الإلكتروني مدخلاً لتطوير منظومة التدريب في مصر. المجلة العربية لبحوث التدريب والتطوير،2(4)،41-58.دار المنظومة.<https://www.mandumah.com>





59. طلابع، محمد السعيد.(2025). الحوكمة المؤسسية في التعليم قبل الجامعي. *المجلة العربية للإدراة*, 45(1)، 35-35.
<https://doi.org/10.21608/aja.2022.128818.1221.56>
60. الطوب، ريم عبد العزيز.(2019). آليات مقرحة لتفعيل الشفافية الإدارية في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية دراسة ميدانية بجامعة حائل. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*, 3(22)، 1-27.
<https://doi.org/10.26389/AJSRP.R160119>
61. عاشور، نيلي السيد.(2013). التدريب عن بعد رؤية مستقبلية للتدريب المنظمي المعاصر. دار الزهراء.
62. عامر، طارق، المصري، إيهاب. (2019). التدريب والاحتياجات التدريبية. المكتب العربي للمعرف.
63. عامر، سامح والسنطيل، ياسمين.(2020). حوكمة المؤسسات في ضوء الفكر المعاصر. دار الفكر.
64. عبد الله، كفایة محمد.(2022). أخلاقيات الوظيفة العامة والحكومة. دار المسيرة.
65. العربي، مومن وشرقى، صالح الدين. (2024). الشفافية والمساءلة كآلية لمكافحة الفساد دراسة مقارنة بين مستجدات التعديل الدستوري 2020 – وأليات الفقه الإسلامي. *مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية*, 8(2), 689-715.
<https://asjp.cerist.dz/en/article/258104>
66. علام، أحمد علي.(2018). أساسيات التدريب وتنمية الموارد البشرية. مكتبة المتتب.
67. العلي، فهد.(2019). مدى تطبيق الحكومة في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكademie والإدارية في ضوء رؤية المملكة 2030. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*, 56(2)، 67-110. جامعة الإسكندرية.
68. عماره، سلمى وبarak، نعيمة.(2019). التدريب الإلكتروني كداعمة لتنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد الرقمي بالإشارة إلى مركز التدريب الإلكتروني بالمملكة العربية السعودية. *مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية*, 3(3)، 91-109.
69. العنزي، عبيد نداء.(2021). الإدارة المدرسية. الأسس والنظريات والكيفيات. مكتبة المتتب.
70. العوضي، رأفت.(2020). درجة تقدير العاملين في المؤسسات التعليمية لمجالات الحكومة وعلاقتها بعض المتغيرات. *مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث*, 5(1)، 208-244.
<https://journal.pass.ps.244-208.5.1>
71. عيساني، رفيقة.(2017). دولة القانون والشفافية كمعايير للحكامة الراسدة وعلاقتها بالتنمية الإنسانية. *مجلة حقوق الإنسان والحرريات العامة*, 3(3)، 133-154. دار المنظومة.
72. العيسى، حسين.(2018). إدارة التدريب الإلكتروني في إدارات التدريب بوزارة التعليم السعودية وفق النقنيات الحديثة انموذج مقترح [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الملك سعود.
73. العيسى، غزيل والعمران، أفنان.(2012). التدريب الإلكتروني(التدريب عن بعد): مبرراته، متطلباته، معوقاته من وجهة نظر المدربات والمتدربات. *المجلة العربية للإدراة*, 41(2).
74. غادر، محمد ياسين.(2012، ديسمبر 15-17). محددات الحكومة ومعاييرها [بحث منشور]. المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان.
75. عاشور، نيلي السيد.(2013). التدريب عن بعد رؤية مستقبلية للتدريب المنظمي المعاصر. دار الزهراء.
76. علام، أحمد.(2018). أساسيات التدريب وتنمية الموارد البشرية. مكتبة المتتب.
77. الغامدي، علي مرزوق.(2020). تطبيق الحكومة في كلية التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة البحث العلمي في التربية*, 21(2)، 1-41. دار المنظومة.
<https://www.mandumah.com>
78. غيطان، ميساء.(2018). ممارسة الشفافية الإدارية والرضا الوظيفي للعاملين. دار زهدى.
79. الفايز، هيلة.(2018). نموذج مقترن لمعايير حوكمة الجامعات الحكومية السعودية وفق أبعاد المنظور الاستراتيجي للحكومة. *مجلة العلوم التربوية*, 13(1)، 161-234. دار المنظومة.
<https://www.mandumah.com>
80. فلاق، محمد وحدو، سميرة.(2015). دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري- تجارب دولية. *الريادة للاقتصاديات الأعمال*, 1(1)، 8-27.
<https://asjp.cerist.dz/en/article/67879>
81. الفحطاني، محمد.(2015). إدارة الموارد البشرية نحو منهج استراتيجي متكامل(ط.4). العبيكان.



82. القحطاني، محمد.(2019، ديسمبر 16-18).أخلاقيات الوظيفة العامة: مدخل للحكومة المؤسسية[بحث مقدم].المؤتمر العربي حوكمة الإدارة العامة:الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي،مسقط، عُمان.
83. القرشي، عبد الله. (2020). حوكمة الإدارة التعليمية من وجهة نظر قادة المدارس في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية2030. مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،9(5)،221-272.دار المنظومة.
<https://www.mandumah.com>
84. فرواني، خالد نظمي.(2016). مدى ممارسة الحكومة في المدارس الثانوية في فلسطين من وجهة نظر المعلمين والمعلمات.مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس،14(4)، 169-122.
https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aaru_jep/vol14/iss4/4
85. القضاة،صهيب.(2017). التدريب الإلكتروني والأثر المأمول في زيادة كفاليات المتدربين.مجلة الدراسات المالية والمصرفية،25(2)،دار المنظومة.
<https://www.mandumah.com>
86. كافي، مصطفى وكافي، كولار وبوربيغ، إيمان.(2018).الحكومة المؤسسية.ألفا للوثائق.
87. كافي، مصطفى يوسف.(2013). الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات. المجتمع العربي.
88. كتاب، محمد يوسف.(2017). المحاسبة الإدارية وأهمية تطبيقها في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية.
89. الفكي، كمال.(2016).أساسيات إدارة الموارد البشرية.مكتبة المتنبي.
90. المالكي، جابر هلال.(2015). درجة ممارسة مديرى مكاتب التربية والتعليم للمساءلة التربوية من وجهة نظر مديرى مدارس المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أم القرى.
91. محمد، بهاء.(2018).الشفافية في إدارة الدولة طريق الإصلاح الإداري.دار أمجد.
92. محمد، نريمن.(2020). الآليات المساعلة التعليمية في التعليم قبل الجامعي ومعوقات تطبيقها.مجلة تطوير الأداء الجامعي،1(11)،21-45.
<https://dx.doi.org/10.21608/jpub.2020.127176.45>
93. محمود، جمال.(2016). درجة تطبيق مبادئ الحكومة وعلاقتها بجودة إجراءات العمل في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مديرى المدارس الحكومية الثانوية [رسالة ماجستير،جامعة النجاح]. دار المنظومة.
<https://www.mandumah.com>
94. محمود، فاطمة الزهراء سالم.(2014). منظومة التدريب لتحسين جودة التعليم ممارسات من أجل الميز. دار العالم العربي.
95. مروح، محمود أحمد.(2017).واقع معايير الحكومة في قانون وزارة التربية والتعليم الأردنية والمأمول تطبيقه لضمان الجودة الشاملة.مؤتمر حوكمة المناهج المدرسية العربية:الأردن انموذجاً، الواقع والمأمول. جامعة الزرقاء.
<https://staff.zu.edu.jo>
96. المريخي، غانم.(2022). تصور مقترح لتعزيز دور الحكومة في تحسين الثقافة في الجامعات السعودية.مجلة البحث العلمي في التربية،23(9)،41-86.
<https://jsre.journals.ekb.eg>
97. مسلم، عبد الله.(2014). إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.دار المعتن.
98. مطاوع، هبة مصطفى.(2015). الاتجاهات الحديثة للمسألة التعليمية مدخلاً لمواجهة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم في مرحلة رياض الأطفال. دراسات عربية في التربية والتعليم،62(2)، 469-495.
https://saep.journals.ekb.eg/article_55994.html
99. المفيز، خولة.(2014). متطلبات تطبيق الشفافية من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية في جامعة الملك سعود.مجلة كلية التربية،24(5)،229-284.دار المنظومة.
<https://www.mandumah.com> مالاذت منها شبيه
- 100.المليجي، رضا إبراهيم.(2023). جودة واعتماد المؤسسات التعليمية"آليات لتحقيق ضمان الجودة والحكومة المؤسسية".مؤسسة طيبة.
- 101.منصور، عمرو محمود.(2018).الشفافية كآلية لتطوير الأداء المؤسسي للعاملين بمؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية. مجلة الخدمة الاجتماعية،60(8)،147-219.
<https://doi.org/10.21608/egjsw.2018.172938>



102. الناصر، نداء ناصر.(2023). الشفافية الإدارية في الجامعة السعودية الإلكترونية(تصور مقترن). مجلة البحث العلمي في التربية،24(10),40-71. DOI: 10.21608/JSRE.2023.237914.1604.
103. ناصر الدين، يعقوب.(2015، آذار). دليل حاكمة الجامعات العربية[بحث مقدم]. المؤتمر العام لاتحاد الجامعات العربية، عمان،الأردن.
104. ناصر الدين، يعقوب.(2019). حوكمة التدريب. جامعة الشرق الأوسط.
105. النجدي، سمير والقرني، عبد الله.(2017). تصميم بيئة تدريب افتراضية لتنمية مهارات الإدارة الإلكترونية وتطوير أداء مديري مدارس التعليم العام بمدينة تبوك. المجلة التربوية الدولية المتخصصة،7(5),102-117. دار المنظومة. <https://www.mandumah.com>.
106. نصيرة، بركنو.(2019). التدريب الإلكتروني. مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكافاءات جامعة معسكر.
107. هوشات، فوزية.(2016). المشاركة في إعداد القرار الإداري. مجلة العلوم الإنسانية،46(),195-206. دار المنظومة. <https://www.mandumah.com>.
108. هيئة الحكومة الرقمية.(2022). دليل التعليم عن بعد. <https://www.dga.gov.sa>.
109. الواكد، لينا هاشم.(2019). إدارة الأزمات والشفافية الإدارية. مجلة العلوم الإسلامية العالمية،5(خاص),768-749. دار المنظومة. <https://www.mandumah.com>.
110. وزارة التعليم.(2025). التموج الإشرافي في ضوء تمكين المدرسة. <https://moe.gov.sa>.
111. وزارة التعليم.(2025). الإدارة العامة للإيفاد والإبعاث. <https://departments.moe.gov.sa/DispatchAndScholarship/Pages/default.aspx>
112. وزارة التعليم.(2021). التقرير السنوي للتعليم العام من التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا <https://moe.gov.sa/2021/2020>
113. Asamoah,E., Avenorgbo,M.(2021). The Effect of E-Training on the Performance of Employees in Small and Medium Scale Enterprise amidst the Covid-19 pandemic. Acta Universitatis Bohemiae Meridionalis ,24(2).34-48. DOI 10.32725/acta.2021.006, ISSN 2336-4297 (online)
114. Baydar,F.(2022). The Relationship Between Participation in Administrative Decisions and School Effectiveness: An Empirical Study on Teachers. International Journal of Psychology and Educational Studies, 9(1), 143-152. <http://dx.doi.org/10.52380/ijpes.2022.9.1.630>.
115. Bennis, W., Goleman, D., & O'Toole, J. (2008). Transparency: How leaders create a culture of candor. John Wiley & Sons.
116. Bou Kamal,K., Al Aghbari,M., Atteia,M.(2016). E-Training & Employees' Performance a Practical Study on the Ministry of Education in the Kingdom of Bahrain. Journal of Resources Development and Management,18,2-8.
117. Deimer,L.(2015). Governance of Vocational Education and Training (VET). International Journal of Development Management.23-36. <https://www.researchgate.net>.
118. Farouk,D.(2022). The Impact of E-Training System on Employees' Job Performance. Research Association for Interdisciplinary Studies.30-41. DOI: 10.5281/zenodo.7372499
119. Fazekas,M & Burns,T.(2011). Exploring the Complex Interaction Between Governance and Knowledge in Education. OECD Education Working Papers,(67).
120. Ferney, S., & Marshall, A. (2006). Website physical activity interventions: preferences of potential users. Health Education Research, 21(4), 560-566. <https://doi.org/10.1093/her/cyl013>.



- 121.Garg,S. & Sharma,S.(2020). User Satisfaction and Continuance Intention for Using E- Training; A Structural Equation Model. Vision The Journal of Business Perspective,24(4),441-451.doi.org/10.1177/0972262920926827
- 122.Grimmelikhuijsen, S., Porumbescu, G., Hong, B.,& Im, T. (2013). The effect of transparency on trust in government: A cross-national comparative experiment. Public Administration Review, 73(4), 575-586.
- 123.IFC,(2019), SME governance guidebook. International finance corporation <https://www.ifc.org/en/insights-reports/2010/sme-governance-guidebook>.
- 124.Ismail,F.,Hazwani,N.,Yussof,K.(2022). The Effect of E-training Towards Employee Performance. Research in Management of Technology and Business, 3 (1), 207-218. DOI: <https://doi.org/10.30880/rmtb.2022.03.01.015>.
- 125.Kumar, N.(2023,April 29). How Training Evaluation Can Transform Your Training. Programs. <https://elearningindustry.com/> <https://elearningindustry.com/elearning-authors/neethi-kumar>.
- 126.Kaarsemaker, E.(2010). &Pendleton, A., Poutsma.E., The Oxford Handbook of Participation in Organizations: Employee Share Ownership. Oxford University Press.
- 127.Michener, G.,& Bersch, K. (2013). Identify Transparency. Information Policy, (18),233-242.
- 128.OECD ,(2017), G20/OECD Principles of Corporate Governance (Arabic version), OECD Publishing, Paris. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264265455-ar> .
- 129.Skedsmo,G &Huber,S.(2019).forms and practices of accountability in education.Educational Assessment Evaluation and accountability,(31),251-255. <https://doi.org/10.1007/s11092-019-09305-8>.
- 130.Sutarto,J., Mulyo,S., Shorwan,I., & Siswanto,Y.(2022). The Impact of E-Training Model on the Improvement of Professional Competence of PAUD-DIKMAS Educators. UNNES International Conference on Research Innovation and Commercialization. DOI 10.18502/kss.v3i18.4722.
- 131.استرجعت بتاريخ 6/19/2024 من (منظمة الشفافية الدولية). <https://www.transparency.org/en.131>
- 132.استرجعت بتاريخ 11/13/2024 من https://www.undp.org/ar/arab-states.132
Principles, Institutional Capacity and Quality Governance (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
133. مجلس الوزراء.(2024،أغسطس 9). الموافقة على الدليل الاسترشادي لحكومة الجهات العامة.أم القرى.
134. رؤية مصر 2030 ، الحكومة: حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع. استرجعت بتاريخ 11/13/2024 من <https://portal.uqn.gov.sa/details?p=25323>
135. قرار مجلس الوزراء بشأن حوكمة مجالس الإدارة في الحكومة الاتحادية.(2024). حكومة الإمارات العربية المتحدة. استرجعت بتاريخ 11/13/2024 من <https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/2415>
136. وزارة المالية.(2022). تحول الرقابة المالية.(7). استرجعت بتاريخ 11/30/2024 من <https://www.mof.gov.sa>
137. المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي.استرجعت بتاريخ 2/26/2025 من <https://niepd.futurex.sa>
138. برنامج التحول الوطني 2020. الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2020-2018



مجلة الفنون والآداب والعلوم الإنسانية والمجتمع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com

Volume (119) April 2025

العدد (119) أبريل 2025

منصة اعمالی، وزارة التعليم 139 استرجعت في 2025/4/23
<https://www.moe.gov.sa/aamali/Pages/default.aspx>